SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

إرشادات لمراجعي الحسابات حول اعتبارات المراجعة الرئيسة في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد - 19)

وأمثلة توضيحية للإفصاحات عن أثر الفيروس التي تم التقرير عنها من قبل الشركات العامة الدولية

المحتويات

مقدمة 3

إخلاء المسؤولية 4

الجزء أ - اعتبارات المراجعة الرئيسة في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19) 5

الاعتبارات الرئيسة للمراجعين 6

اعتبارات التخطيط - إجراءات القبول وتقييم المخاطر وأدوات الرقابة 8

اعتبارات مخاطر الغش 12

المخزون 13

المصادقات الخارجية 15

الاستمرارية 17

الأحداث اللاحقة 20

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية 22

الهبوط في قيمة الأصول المالية (نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة) 24

الآثار المترتبة على تقرير المراجع 27

الجزء ب - أمثلة توضيحية للإفصاحات عن أثر أزمة فيروس كورونا (كوفيد - 19)
التي تم التقرير عنها من قبل الشركات العامة الدولية 29

المثال التوضيحي- 1: شركة دلتا اير لاينز - الربع المنتهي في 31 مارس 2020 30

المثال التوضيحي- 2: شركة كوبر ماونتين للتعدين - الربع المنتهي في 31 مارس 2020 38

المثال التوضيحي - 3 :مجموعة متاجر ماركس وسبنسر (شركة مساهمة محدودة)
السنة المنتهية في 28 مارس 2020 م 39

المثال التوضيحي- 4: شركة تي جي ماكس (بائع تجزئة بأسعار مخفضة)
السنة المنتهية في 2 فبراير 2020 49

المثال التوضحي- 5: شركة نوردستروم إنك (سلسلة متاجر للبيع بالتجزئة)
السنة المنتهية في 1 فبراير 2020 51

المثال التوضيحي- 6: شركة أتوسا ثيرابيوتكس(مطور ومسوق للأجهزة
والاختبارات الطبية السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 52

المثال التوضيحي- 7: شركة راوند تيبلز اكواتي القابضة
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 55

المثال التوضيحي- 8: شركة تاون سبورت إنترناشيونال القابضة
(مالك ومشغل أندية لياقة صحية) السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 56

مقدمة

لقد أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد- 19) على جميع دول العالم وهي تقود إلى آثار اقتصادية خطيرة. ونتيجةً لذلك، تواجه المنشآت العديد من الآثار والتحديات المتعلقة بالمحاسبة المالية وإعداد التقارير المالية، مثل انخفاض الإيرادات بسبب خسارة الأعمال والعملاء، والربحية والتدفقات النقدية، وانقطاع سلسلة الإنتاج والتوريد، وما الى ذلك.

ومن أجل دعم المهنة خلال هذا الوضع الوبائي المحفوف بالتحديات، قامت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بإعداد هذه الإرشادات، استكمالاً لنشرتها الإرشادية التي سبق أن أصدرتها، للفت انتباه ممارسين مهنة المراجعة نحو مجالات المراجعة الرئيسة التي قد يكون لها آثار مهمة على أعمال المراجعة بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19) مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات المعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. كما يقدم هذا الدليل الإرشادي أمثلة توضيحية للإفصاحات عن أثر أزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19) التي تم التقرير عنها من قبل العديد من الشركات العامة الدولية.

إخلاء المسؤولية

لقد تم إعداد هذا المنشور لأغراض الاسترشاد به ولتقديم توجيهات عامة فحسب، ولا يمثل مشورة مهنية ولا يحل محل المتطلبات الواردة في المعايير الدولية للمراجعة. ولا يؤدي اتباع هذا المنشور إلى إبراء ذمة المراجع من مسؤوليته عن ضمان الالتزام بالمعايير الدولية للمراجعة. ويلزم أن تستند أعمال المراجعة الفعلية وتقرير المراجع إلى الحقائق والظروف الخاصة المحيطة بكل ارتباط مراجعة وإلى فهم المراجع لعميل المراجعة والمتطلبات التفصيلية للمعايير الدولية للمراجعة. وحيث إن هذا المنشور هو لغرض الاسترشاد به فحسب، فلا يجوز الإشارة إليه أو ذكره من قبل المراجعين في أوراق عملهم أو استنتاجاتهم.

إن الأمثلة التوضيحية الواردة في الجزء ب هي لغرض الاسترشاد بها فحسب، وينبغي على إدارة المنشأة تقديم إفصاحات كافية عن الآثار المحتملة لفيروس كورونا (كوفيد- 19) مع مراعاة الظروف الخاصة بالمنشأة. وهذه الأمثلة ليست بديلاً عن الإرشادات المحاسبية الملزمة. ولا تؤكد الهيئة اتفاق هذه الأمثلة التوضيحية مع الإصدارات الملزمة، ولا توصي بها أو تعتمدها.

ولا ينبغي للمراجع أن يتصرف بناءً على المعلومات التي يحتويها هذا المنشور، دون الحصول على مشورة مهنية خاصة. وبناءً عليه، فإن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، وإلى أقصى حد تسمح به الأنظمة المعمول بها، لا تتحمل أي التزام وتبرئ ذمتها من أية مسؤولية عن التبعات التي تلحق المراجع أو أي شخص آخر يتصرف، أو يمتنع عن التصرف، اعتماداً على المعلومات الواردة في هذا المستند، أو عن أي قرار يتم اتخاذه بناءً على هذا المستند أو عن أي أضرار تبعية أو خاصة أو أي أضرار مشابهة، حتى وإن تم إخطار الهيئة باحتمال وقوع مثل هذه الأضرار.

SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

الجزء أ - اعتبارات المراجعة الرئيسة في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد- 19)

الاعتبارات الرئيسة للمراجعين

قبل الخوض في بنود محددة، من الضروري إعادة التأكيد على أهمية التحلي بنزعة الشك المهني أثناء تخطيط وتنفيذ أي ارتباط مراجعة/ تأكيد. ويتطلب التعقيد وعدم التأكد الناتجان عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، إلى جانب القيود المفروضة على التنقل والوصول وزيادة اجتهادات الإدارة عند تطبيق معايير المحاسبة والتقرير المالي الخاضعة للاجتهاد الشخصي والمبنية على الأسس والمبادئ، ما يلي:

- زيادة ممارسة نزعة الشك المهني.
- مراعاة أي قيود على النطاق، ناتجة عن القيود المفروضة على التنقل والوصول.

معيار المراجعة (200) «الأهداف العامة للمراجع المستقل والقيام بالمراجعة»

نزعة الشك المهني: موقف سلوكي يتضمن التحلي بعقلية متسائلة، والتيقّظ للحالات التي قد تشير إلى إمكانية وجود تحريف بسبب خطأ أو غش، وإجراء تقييم نقدي للأدلة.

يعمل حالياً عدد من المراجعين عن بُعد، ويفترض على مكاتب المحاسبة تذكير الجميع، من الشركاء إلى المراجعين الأقل خبرة، بأهمية الانتباه الدائم لجودة الأدلة وما إذا كانت تلك الأدلة تُعد أدلة مراجعة مناسبة وكافية لتخفيض خطر المراجعة إلى مستوى مقبول. ولا تقتصر عملية المراجعة على التحقق من إجراءات المراجعة واستكمال النماذج وقوائم التحقق، وإنما تتطلب ممارسة الحكم المهني عند جمع الأدلة وتحديد ما تشير إليه تلك الأدلة. وقد يكون المراجع بحاجة إلى استخدام المزيد من نزعة الشك المهني في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) بسبب ما يلي:

- زيادة لجوء الإدارة إلى الاجتهاد
- التقييمات المعقدة القائمة على استخدام تقديرات مستقبلية غير مؤكدة
- ارتفاع المخاطر والقابلية للتحريف الجوهري
- الوصول إلى المستندات والسجلات عن بعد
- الاطلاع على المستندات الممسوحة ضوئيًا بدلاً من النسخ الأصلية

وقد ينتج عن ذلك عدم قدرة المراجع على الحصول على المعلومات والتفسيرات اللازمة لأداء إجراءات المراجعة والحصول على أدلة المراجعة الأساسية، مما قد يؤدي إلى قيود على نطاق المراجعة.

وقد تؤدي الآثار الحالية لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى قيود عديدة على نطاق المراجعة، مثل عدم فاعلية أدوات الرقابة لدى المنشأة، وعدم قدرة المراجع على الحصول على أدلة مراجعة لتقديرات الإدارة، ورفض الإدارة حضور المراجع للجرد الفعلي للمخزون، ورفض الإدارة طلب المراجع بالحصول على المصادقات الخارجية، وما إلى ذلك.

ومع إدراك المراجع للبيئة المتغيرة بعد أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ومن خلال إجراء تقييم مفصل للمخاطر، فإنه قد يكون في وضع يمكِّنه من تحديد القيود المتوقعة على نطاق المراجعة في المراحل الأولى لعملية المراجعة. وينبغي للمراجع مناقشة الإدارة لإزالة القيود على نطاق المراجعة، وزيادة الوقت المخصص لإنجاز أعمال المراجعة. وعلاوة على ذلك، قد يستدعي الوضع الحالي تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة، وهو ما يستلزم أيضاً زيادة نزعة الشك المهني.

وينبغي للمراجع أن يأخذ في الحسبان تأثير القيود على نطاق المراجعة عند تكوين رأي المراجعة، وأن يبدي رأياً معدلاً (رأياً متحفظاً أو يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية) إذا لم يكن قادراً على الحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة التي تشكل أساساً لإبداء الرأي.

اعتبارات التخطيط - إجراءات القبول وتقييم المخاطر وأدوات الرقابة

إجراءات القبول بما في ذلك متطلبات مكافحة غسل الأموال فيما يتعلق بإجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء

قد يحتاج المراجع أيضاً إلى إعادة تقييم الإجراءات الحالية الخاصة بقبول العملاء واستمرارية العلاقات معهم (للعملاء الحاليين والجدد) تماشياً مع القيود التي يفرضها تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). وسيتم توجيه التقييم الرئيسي نحو تصنيف المخاطر العامة للعملاء، والقيود العملية التي قد تنشأ بسبب ظروف تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) بما في ذلك إمكانية الوصول إلى جميع المعلومات وتواجد الموظفين (فريق الارتباط وموظفي العميل على السواء). وعلاوة على ذلك، قد يحتاج المراجع إلى تقييم ما إذا كانت هناك أي تعديلات مطلوبة في خطاب الارتباط لعمليات المراجعة ذات الصلة.

بالإضافة إلى ما سبق، ونظرًا للارتباك الناجم عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) وتدابير التباعد الاجتماعي المعمول بها، فقد تواجه مكاتب المراجعة تحديات تتعلق بإجراءات قبول العملاء الجدد وضمان الالتزام بلوائح مكافحة غسل الأموال وخاصة عند تطبيق إجراءات العناية الواجبة على قبول العلاقات مع العملاء الجدد، لأنهم سيحتاجون إلى التأقلم مع المزيد من الإجراءات والاتصالات التي تتم عن بعد مع العملاء. وحتى في حالة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، تحتاج المكاتب للتأكد من العناصر المهمة التالية التي تتعلق بالعناية الواجبة تجاه العملاء:

- التعرف على هوية العميل
- تقييم مخاطر العميل
- التحقق من العميل

وتحتاج مكاتب المراجعة إلى تطوير سياساتها وإرشاداتها المتعلقة بكيفية الالتزام بلوائح نظام مكافحة غسل الأموال في ظل أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19). ويمكن لاستخدام التطبيقات والمنصات الإلكترونية أن يساعد المكاتب في التغلب على بعض

العقبات مثل الحصول على البيانات إلكترونيًا وعقد الاجتماعات باستخدام برامج مؤتمرات الفيديو الإلكترونية. وعلاوة على ذلك، يمكن أن تكون عمليات البحث على شبكة الإنترنت، وخدمات التحقق من خلال بعض موفري قواعد البيانات المعلوماتية، مصدرًا جيدًا للتحقق من المعلومات التي تتعلق بخلفية العملاء.

ويجب على المكاتب أن تحرص على عدم الارتباط مع العملاء حتى الانتهاء من إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء. وفي حالة عدم عمل الموظف المعني بتطبيق إجراءات العناية الواجبة تجاه العملاء بسبب العزل الذاتي أو الإصابة الفعلية بفيروس كورونا، يظل المكتب مسؤولاً عن ضمان القيام بإجراءات التحقق الكافية عن العميل، واكتمال مراحل عملية العناية الواجبة تجاه العملاء قبل تقديم الخدمات للعميل.

اعتبارات تقييم المخاطر

يتناول معيار المراجعة (315) «تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها» مسؤولية المراجع بشأن التعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها في القوائم المالية. ويجب على المراجع تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر لتوفير أساس للتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها على مستوى القوائم المالية ومستوى الإقرارات. ويقوم المراجع بالتعرف على مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها، بما في ذلك فهم الرقابة الداخلية للمنشأة. ويؤدي ارتفاع مخاطر الأعمال إلى ارتفاع أيضاً في احتمالية تعرف المراجع على مخاطر التحريف الجوهري.

ونظراً لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ينبغي على المراجع تقييم أثر انتشار الفيروس على الشركات التي يقوم بمراجعتها. فقد تصبح مخاطر المراجعة أكثر أهمية، أو قد تظهر مخاطر جديدة مرتبطة بالأحداث الحالية مثل:

- تعطل الأنشطة التشغيلية - من المرجح أن تؤدي أزمة فيروس كورونا (كوفيد - 19)، إلى تعطيل كبير في إنتاج السلع وتقديم الخدمات، على سبيل المثال انخفاض الطلب من قبل العملاء، وتعطل سلسلة التوريد، إغلاق المتاجر / المرافق، وما إلى ذلك.

- الخروقات التعاقدية - يمكن أن تؤدي أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) إلى عدم الالتزام بالعقود، على سبيل المثال، قد تنتهك الشركة التعهدات المرتبطة بالقروض المصرفية أو الالتزامات التعاقدية الأخرى لعدم تسليم السلع أو الخدمات.
- العجز في التدفقات النقدية / أزمة السيولة - يلزم أن يؤخذ في الحسبان تأثير أزمة فيروس كورونا ذ عند تعديل الإيرادات والتدفقات النقدية المتوقعة. وستكون هذه التوقعات بحاجة إلى استعراض دقيق للنظر فيما إذا كانت المنشأة لديها سيولة كافية على المدى القريب والمتوسط.
- تقييمات الأصول - يمكن أن تؤدي حالات عدم التأكد المرتبطة بفيروس كورونا (كوفيد-19) إلى تقلبات جوهرية في قيمة الأصول مما يتسبب في مشكلات تتعلق بالالتزام بالتعهدات ويؤدي إلى تحديات في السيولة.

كما هو موضح أعلاه، قد توفر تبعات تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) معلومات حول ظهور مخاطر تحريف جوهري إضافية، لم يتعرف عليها المراجع في السابق. ولذلك، قد يحتاج المراجع، كجزء من عملية التخطيط للمراجعة، إلى إعادة تقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19).

اعتبارات الأهمية النسبية

قد يحتاج المراجع إلى مراعاة تأثير أي تغييرات بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الأهمية النسبية، بما في ذلك أساس تحديد الأهمية النسبية وفقاً لمعيار المراجعة 320 (الأهمية النسبية عند تخطيط وتنفيذ المراجعة). وقد يحتاج المراجع أيضاً إلى إعادة النظر في الأهمية النسبية للقوائم المالية ككل في حال علمه أثناء المراجعة بمعلومات كانت ستجعله يُحدد مبلغاً يختلف عما تم تحديده في البداية، وهو ما يمكن أن يحدث مع تغير ظروف المنشأة. وإذا تم تعديل الأهمية النسبية نتيجة للظروف الحالية، فستكون هناك حاجة أيضًا إلى النظر في تأثير الفروقات التي لم يتم تعديلها سابقًا، والتي قد تصبح الآن ذات أهمية وتحتاج إلى تعديل.

تأثير فيروس كورونا (كوفيد19-) على تقييم المراجع للرقابة الداخلية للمنشأة

يتطلب معيار المراجعة (315) أن يتوصل المراجع إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة. وأدوات الرقابة ذات الصلة بالمراجعة هي في الغالب أدوات الرقابة المتعلقة بالتقرير المالي. ويتناول أيضاً معيار المراجعة (330) «استجابات المراجع للمخاطر المقيَّمة» مسؤولية المراجع عن تصميم وتطبيق الاستجابات لمخاطر التحريف الجوهري التي تعرف عليها المراجع وقيمها وفقاً لمعيار المراجعة (315) عند مراجعة القوائم المالية.

وقد تؤثر أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) بشكل جوهري على هيكل الرقابة الداخلية للمنشأة. وسوف تتفاعل الشركات، بسبب ظروف لا يمكن تفاديها، مع التغيرات بطرق مختلفة اعتمادًا على نوع وحجم التغير. فقد تتعطل العمليات التشغيلية أو قد يكون الموظفون الأساسيون غير متاحين، مما يتطلب القيام بإجراء تعديلات على نظام الرقابة الداخلية. فمثلاً، تعمل غالبية القوى العاملة حاليًا من المنزل وقد يكون لذلك تأثير على تشغيل أدوات الرقابة الداخلية. كما إن التعديلات في الرقابة الداخلية تشكل خطراً يتعلق بعدم اكتمال أو عدم كفاية البيانات. وعلاوة على ذلك، ففي حالات معينة عندما يكون هناك تأثير سلبي على الشركات ذات الموارد المحدودة، قد لا تكون تعديلات الرقابة الداخلية كافية أو ممكنة في ظل الظروف المتغيرة.

وقد تؤثر هذه التعديلات الناتجة عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، أو غياب أدوات الرقابة الداخلية للمنشآت الخاضعة للمراجعة، على تقييم المراجع للمخاطر، ومنهجية وإجراءات المراجعة المخطط لها، واستنتاج أعمال المراجعة.

اعتبارات مخاطر الغش

يتطلب معيار المراجعة (240) «مسؤوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية» أن يقوم المراجع بتخطيط وتنفيذ أعمال المراجعة للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ.

وقد ينتج عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) تحديد عوامل خطر معينة (مثل ضغوط السيولة، والاستمرارية، وما إلى ذلك) والتي قد تؤثر على خطر التحريف بسبب التقرير المالي المغشوش. وبسبب الظروف الراهنة يفترض على المراجع زيادة ممارسة نزعة الشك المهني، وتنفيذ ارتباط المراجعة بعقلية تدرك احتمالية وجود تحريف جوهري بسبب الغش أثناء القيام بالمراجعة.

ويجب على المراجع أن يستجيب للعوامل المختلفة التي قد تشير إلى مخاطر الغش، بما في ذلك احتمال تجاوز الإدارة لأدوات الرقابة، والعوامل الأخرى التي قد تنشأ بسبب الصعوبات التي قد تواجه المنشأة في تطبيق إجراءات الرقابة الداخلية بشكل مناسب أثناء عمل الموظفين عن بُعد. وقد تشمل هذه العوامل ما يلي:

- صعوبة الحصول على مصادقات لأرصدة البنوك والأرصدة الأخرى؛
- محاولات الإدارة اعتراض أو تغيير طلبات المصادقة أو الردود عليها؛
- رفض الإدارة تقديم معلومات معينة؛
- التأخير غير المعتاد من قبل الإدارة في تقديم المستندات الروتينية التي يطلبها المراجع؛
- تقدم الإدارة معلومات وإجابات متناقضة ومبهمة وغير مكتملة؛
- تحيز الإدارة في الافتراضات المستخدمة لإعداد توقعات التدفقات النقدية والتقييمات الأخرى؛

المخزون

التحقق من الوجود الفعلي للمخزون

بسبب التدابير الوقائية المتخذة لمواجهة فيروس كورونا (كوفيد-19)، قد يؤثر ذلك على قدرة المراجع لتنفيذ إجراءات المراجعة، بما في ذلك حضور الجرد الفعلي للمخزون.

ويقدم معيار المراجعة (501) « أدلة المراجعة - اعتبارات محددة لبنود مختارة» إرشادات في حالة عدم قدرة المراجع على حضور الجرد الفعلي للمخزون بسبب ظروف غير متوقعة أو لأن ذلك غير ممكن عملياً. وفي مثل هذه الحالات، يجب على المراجع أن يأخذ في الحسبان ما يلي:

- ملاحظة الجرد الفعلي للمخزون في تاريخ آخر غير تاريخ القوائم المالية، وتنفيذ إجراءات مراجعة على معاملات التي تمت في الفترة الفاصلة.
- تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة للحصول على ما يكفي من أدلة المراجعة المناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته إذا كان حضور الجرد الفعلي للمخزون غير ممكن عملياً. ومن أمثلة هذه الإجراءات البديلة كما هو وارد في معيار المراجعة (501)، فقرة أ13، الفحص المادي لمستندات البيع الذي تم لاحقاً لبنود مخزون محددة تم الحصول عليها أو شراؤها قبل الجرد الفعلي للمخزون.

ومع ذلك، ينبغي أن يباشر المراجع أعماله بالتعاون مع المنشأة التي يقوم بمراجعة قوائمها المالية منذ البداية. ولا توجد منهجية مراجعة واحدة مناسبة لكل إجراءات الجرد الفعلي للمخزون في التواريخ المختلفة، وقد يتطلب تنفيذ الإجراءات البديلة أن يراعي المراجع الاختلافات من عميل لآخر.

ومن المهم تسليط الضوء مرة أخرى على أن المراجع هو المسؤول في جميع الأحوال على أن يحافظ على نزعة الشك المهني طوال فترة المراجعة. وتُعد ممارسة نزعة الشك المهني ذات صلة في حال عدم قدرة المراجع على حضور الجرد الفعلي للمخزون بسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). ويجب على المراجع أن يأخذ في الاعتبار:

- ما إذا كانت السجلات المحاسبية وأدوات الرقابة الداخلية للمنشأة قد ضعفت جودتها نتيجة لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)؛

- كفاية أدوات الرقابة الإضافية التي تطبقها المنشأة فيما يتعلق بسلامة الجرد الفعلي للمخزون وسجلاتها.

تتطلب الفقرة 7 من معيار المراجعة (501) أنه إذا كان حضور الجرد الفعلي للمخزون غير ممكن عملياً ولم يكن المراجع قادراً على الحصول على أدلة مراجعة مناسبة فيما يتعلق بوجود المخزون وحالته، فيجب على المراجع تعديل الرأي في تقريره.

ويمكن للتأثيرات التي تلحق رأي المراجعة بسبب القيود التي تواجه المراجع في حضور الجرد الفعلي للمخزون أن تكون جوهرية:

- إذا كان التحقق الفعلي ضرورياً (بناءً على الأهمية النسبية وطبيعة أصناف المخزون)؛
- إذا كان التحقق الفعلي يشكّل الوقت عاملاً حاسماً فيه (بسبب طبيعة المخزون)؛
- إذا تعذر القيام بإجراء التحقق الفعلي بسبب حالة فرض عدم التجول؛
- إذا كانت لا توجد أية إجراءات مراجعة بديلة أخرى توفر أدلة مراجعة كافية (بسبب طبيعة ونوع المخزون).

تقييم المخزون:

نظراً لتأثيرات أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد يكون من الضروري تخفيض قيمة المخزون إلى صافي القيمة القابلة للتحقق. وقد يتم تخفيض قيمة المخزون بسبب انخفاض حركة المخزون أو انخفاض أسعار السلع أو تقادم المخزون بسبب انخفاض المبيعات عن المتوقع.

ويتطلب المعيار الدولي للمحاسبة (2) «المخزون» تضمين نفقات الإنتاج الإضافية الثابتة ضمن تكلفة المخزون بناءً على الطاقة الإنتاجية العادية. وقد يؤثر انخفاض الإنتاج على مدى إمكانية تضمين النفقات الإضافية في تكلفة المخزون.

ويجب على المنشآت تقييم أهمية أي انخفاض في قيمة المخزون، وما إذا كانت هناك متطلبات تتعلق بالإفصاح وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة 2 «المخزون».

المصادقات الخارجية

يقدم معيار المراجعة (505) «المصادقات الخارجية» إرشادات حول استخدام المراجع لإجراءات المصادقة الخارجية للحصول على أدلة المراجعة. والمصادقات الخارجية هي أدلة المراجعة المتحصل عليها في صورة رد كتابي مباشر على المراجع من طرف ثالث (الطرف القائم بالمصادقة) في شكل ورقي أو إلكتروني أو أية وسيلة أخرى.

ويمكن الاعتماد بشكل أكبر على أدلة المراجعة إذا كانت في صورة مصادقات خارجية موثقة (سواء كانت ورقية أو إلكترونية) وعندما يحصل عليها المراجع مباشرة من الأطراف القائمة بالمُصادقة.

ونظرًا لقيود السفر وحالة منع التجول، فإن المراجع:

- قد لا يتمكن من تقديم طلبات للحصول على مصادقات خارجية موثقة؛ أو
- قد لا يتمكن من الحصول على ردود موثقة على طلبات المصادقات الخارجية

اعتبارات الحصول على أدلة أخرى خلاف المصادقات الخارجية الموثقة

في حالة عدم مقدرة المراجع على تقديم طلبات للحصول على المصادقات الخارجية الموثقة، فينبغي عليه النظر في استخدام أنظمة آمنة للحصول على الأدلة الضرورية بدلاً من النُسخ المستندية.

وقد تتضمن عملية المصادقة الإلكترونية أساليب مختلفة للتحقق من هوية مُرسل المعلومات إلكترونياً، على سبيل المثال، من خلال استخدام التشفير والتوقيعات الرقمية الإلكترونية وإجراءات التحقق من صحة المواقع الإلكترونية.

ويختلف منهج المراجع في إرسال طلبات المصادقة الخارجية والحصول على الردود من عميل لآخر.

تصميم المراجع لإجراءات المراجعة البديلة

في الحالات التي لم يتمكن فيها المراجع من الحصول على المصادقات الخارجية، سيتعين على المراجع تصميم إجراءات مراجعة إضافية للحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة تتعلق بوجود وتقييم الحسابات الرئيسية. وفي العادة، إذا كان المراجع قادراً على تصميم وإجراء اختبارات إضافية لأرصدة تلك الحسابات، فإن عدم استلام المصادقات لا يجب أن يؤدي في حد ذاته إلى تقييد النطاق. ولكن إذا كان المراجع غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية من خلال النظر في دفاتر وسجلات العميل وكان يعتمد على استلام مصادقات المراجعة كمصدر رئيسي لأدلة المراجعة، فقد يؤدي عدم استلام تلك المصادقات إلى تقييد النطاق (إذا كانت الأرصدة ذات أهمية نسبية للقوائم المالية والمجالات ذات الأهمية النوعية مثل الأرصدة البنكية والقروض البنكية وما إلى ذلك).

رفض الإدارة السماح للمراجع بإرسال طلب المصادقة

تقدم الفقرة 8 من معيار المراجعة (505) إرشادات بشأن رفض الإدارة السماح للمراجع بإرسال طلب المصادقة. وفي مثل هذه الحالة، يتعين على المراجع:

- الاستفسار عن أسباب رفض الإدارة، والسعي للحصول على أدلة مراجعة بشأن صحة ومعقولية هذه الأسباب؛
- تقييم آثار رفض الإدارة على تقدير المراجع لمخاطر التحريف الجوهري ذات الصلة، بما في ذلك مخاطر الغش، وعلى طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الأخرى؛
- تنفيذ إجراءات مراجعة بديلة مصممة للحصول على أدلة مراجعة ذات صلة ويمكن الاعتماد عليها.

وإذا خلص المراجع إلى عدم معقولية رفض الإدارة السماح له بإرسال طلب المصادقة، أو إذا لم يكن المراجع قادراً على الحصول على أدلة مراجعة ملائمة ويُمكن الاعتماد عليها من خلال إجراءات مراجعة بديلة، فيجب عليه أن يتواصل مع المكلفين بالحوكمة وفقاً لمعيار المراجعة (260). ويجب على المراجع أيضاً أن يحدد ما يترتب على ذلك من آثار على المراجعة ورأيه وفقاً لمعيار المراجعة (705).

الاستمرارية

قد تؤثر أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) سلباً على المنشأة مما يتسبب في تدهور نتائج التشغيل والمركز المالي. ونتيجة لتفشي الفيروس، تتأثر قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة بعدة جوانب، مثل:

- انخفاض الإيرادات
- النقص في التدفقات النقدية
- عدم القدرة على العمل في أسواق معينة
- إغلاق/ فرض قيود على مرافق الإنتاج
- التأخير في سلسلة التوريد
- تدهور الوضع المالي للعملاء والموردين

وينبغي أن يأخذ المراجع في الاعتبار ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وينبغي مراعاة ذلك طوال عملية المراجعة، عند:

- التخطيط للمراجعة
- تنفيذ إجراءات المراجعة
- تقييم النتائج (مدى مناسبة استخدام الإدارة لافتراض الاستمرارية عند إعداد القوائم المالية)

نتيجة للتأثير السلبي لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الشركات، فمن المتوقع أن يكون عمل المراجع بشأن الاستمرارية أكثر شمولاً. وقد يتعين على المراجع القيام بالإجراءات التالية (بالإضافة إلى أي إجراءات أخرى قد يرى المراجع مناسبتها):

- الحصول على تقييم الإدارة بشأن قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة
- تقييم إمكانية الاعتماد على البيانات التي أعدتها الإدارة والافتراضات التي قامت باستخدامها عند إعداد تقييم الاستمرارية
- إعادة النظر في التغيرات التي شهدتها البيئة وتأثيرها على تقييم الاستمرارية الذي نفذته الإدارة حتى التوقيع على تقرير المراجع.

نظراً لحالة عدم التأكد ومجريات الأحداث، ينبغي للمراجع أن يمارس المزيد من نزعة الشك المهني طوال فترة المراجعة وأن يبحث عن أدلة مراجعة للأحداث والظروف التي قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة. وفيما يلي الاستنتاجات المحتملة التي قد يتوصل إليها المراجع والتبعات ذات الصلة على تقرير المراجع في ضوء معيار المراجعة (570) «الاستمرارية»:

استنتاج المراجع	التبعات على تقرير المراجع
عندما يكون استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسبًا ولكن تم تحديد أحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة لكن استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها يستنتج المراجع أنه لا يوجد عدم تأكد جوهري.	• إبداء رأي مراجعة غير معدل (يقوم المراجع بتقييم توفر إفصاحات كافية عن هذه الأحداث أو الظروف في القوائم المالية، في ضوء متطلبات إطار التقرير المالي المنطبق) **(الفقرة 20 من معيار المراجعة (570))**
عندما يكون استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً ولكن يوجد عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة والإفصاحات في القوائم المالية كافية.	• إبداء رأي مراجعة غير معدل • يجب أن يتضمن تقرير المراجع قسماً منفصلاً بعنوان «عدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية» بغرض: (أ) لفت الانتباه إلى الإيضاح المرفق في القوائم المالية الذي يصف حالة عدم التأكد الجوهري؛ (ب) بيان أن هذه الأحداث أو الظروف تشير إلى وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة، وأن رأي المراجع غير معدل فيما يتعلق بهذا الأمر. **(الفقرة 22 من معيار المراجعة (570))**

عندما يكون استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة مناسباً ولكن يوجد عدم تأكد جوهري متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة والإفصاحات في القوائم المالية غير كافية أو غير موجودة.	• إبداء رأي متحفظ أو رأي معارض فيما يتعلق بالإفصاحات غير الكافية • النص في قسم أساس الرأي المتحفظ (المعارض) في تقرير المراجع، على وجود عدم تأكد جوهري قد يثير شكوكاً كبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة وأن القوائم المالية لا تفصح بشكلٍ كافٍ عن هذا الأمر. **(الفقرة 23 من معيار المراجعة (570))**
عندما يتم إعداد القوائم المالية باستخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة، ولكن بحسب حكم المراجع يُعد استخدام الإدارة لأساس الاستمرارية في المحاسبة في إعداد القوائم المالية غير مناسب	• إبداء رأي معارض • وصف الظروف في قسم أساس الرأي المعارض **(الفقرة 21 من معيار المراجعة (570))**
عندما يكون استخدام أساس الاستمرارية في المحاسبة غير مناسب ولا يتم إعداد القوائم المالية على أساس الاستمرارية ولكن على أساس بديل مناسب (على سبيل المثال، أساس التصفية) وتوجد إفصاحات مناسبة في القوائم المالية.	• إبداء رأي غير معدل • إضافة فقرة «لفت انتباه» لتنبيه المستخدمين إلى ذلك الأساس المحاسبي البديل وأسباب استخدامه. **(الفقرة أ27 من معيار المراجعة (570))**

بالإضافة إلى ماسبق، يجب مراعاة متطلبات نظام الشركات، الذي يتطلب اعتبارات إضافية عندما تتجاوز خسائر الشركة 50 % من رأس المال.

ملاحظة:

يتضمن الجزء «ب» من الدليل أمثلة توضيحية تتعلق بالاستمرارية وإفصاحات أخرى عن أثر فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تم التقرير عنها من قبل الشركات العامة الدولية، والتي يمكن الاطلاع عليها لأغراض الاسترشاد.

الأحداث اللاحقة

ينبغي للمراجع أن يأخذ في الحسبان ما إذا كان تأثير أزمة تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) يتطلب تعديلاً (أحداث تتطلب التعديل) أو إفصاحاً (أحداث لا تتطلب التعديل) في القوائم المالية وفقاً للمعيار الدولي للمحاسبة 10 (المعايير الدولية للتقرير المالي) أو القسم 32 (المعيار الدولي للتقرير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة)، وما إذا كان الحدث يؤثر على مدى مناسبة أساس الاستمرارية في المحاسبة.

فيما يخص القوائم المالية التي تنتهي في نهاية ديسمبر 2019م أو قبل ذلك، فإن أي أحداث لاحقة ذات صلة بأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) من المرجح أن تكون أحداثًا توفر أدلة على الظروف التي نشأت بعد تاريخ القوائم المالية (أي أحداث لا تتطلب التعديل). ولكن فيما يخص المنشآت التي تنتهي سنتها المالية بعد ديسمبر 2019م، فمن المرجح أن توفر الأحداث أدلة على الظروف التي كانت قائمة في نهاية فترة التقرير (أي أحداث تتطلب التعديل).

سيحتاج المراجع إلى القيام بتنفيذ العديد من الإجراءات بشأن الأحداث اللاحقة والتي يتطلبها معيار المراجعة (560) «الأحداث اللاحقة»، والتي قد تشمل:

- التوصل إلى فهم لأي إجراءات وضعتها الإدارة لضمان تحديد الأحداث اللاحقة؛
- الاستفسار من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، عمّا إذا كانت هناك أي أحداث لاحقة قد وقعت وربما كان لها تأثير على القوائم المالية.
- قراءة محاضر الاجتماعات، إن وجدت، بين مالكي المنشأة والإدارة والمكلفين بالحكومة المنعقدة بعد تاريخ القوائم المالية والاستفسار عن الأمور التي تمت مناقشتها في أي من تلك الاجتماعات التي ليست لها محاضر متاحة بعد.
- قراءة آخر قوائم مالية مرحلية وآخر موازنات وتدفقات نقدية متوقعة وأي تقارير إدارية أخرى ذات صلة.

وينبغي للمراجع الرجوع إلى معيار المراجعة (560) للاطلاع على المجموعة الكاملة من الإجراءات المطلوبة التي يجب تنفيذها لضمان اختبار الأحداث اللاحقة بطريقة مناسبة.

ملاحظة:

يتضمن الجزء «ب» من الدليل أمثلة توضيحية تتعلق بالأحداث اللاحقة وإفصاحات أخرى عن أثر فيروس كورونا (كوفيد-19) التي تم التقرير عنها من قبل الشركات العامة الدولية، والتي يمكن الاطلاع عليها لأغراض الاسترشاد.

الهبوط في قيمة الأصول غير المالية

يتطلب المعيار الدولي للمحاسبة 36 «الهبوط في قيمة الأصول» من المنشأة أن تقوم، في نهاية كل فترة تقرير، بتقييم ما إذا كان هناك أي هبوط في قيمة الأصول غير المالية للمنشأة. وفيما يخص الشهرة والأصول غير الملموسة ذات العمر الإنتاجي غير المحدد، يتطلب المعيار اختبار الهبوط في القيمة سنوياً. وفيما يخص الفئات الأخرى من الأصول الواقعة ضمن نطاق هذا المعيار، يتعين على المنشأة تقييم ما إذا كانت هناك أي مؤشرات تدل على الهبوط في القيمة في تاريخ كل تقرير. ولا يتم إجراء اختبار الهبوط في القيمة إلا إذا توفرت مثل هذه المؤشرات.

ومن المرجح أن يكون لتراجع النشاط الاقتصادي وحالات منع التجول وانخفاض الإيرادات بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) تأثير على العديد من المنشآت وقد يشير ذلك أيضًا إلى حدوث هبوط في القيمة. ولذلك، ينبغي للمنشآت تقييم كل من أصولها غير المالية، عندما يوجد مؤشر على الهبوط في القيمة مثل انخفاض أسعار الأسهم والسلع وإغلاق مصانع الإنتاج وإغلاق المتاجر وانخفاض الطلب وأسعار بيع السلع والخدمات وما إلى ذلك.

وفي الحالات التي تخلص فيها المنشأة إلى وجود مؤشرات على الهبوط في القيمة وتقرر إجراء تقييم للقيمة القابلة للاسترداد بناءً على قيمة الاستخدام، ينبغي للإدارة عندئذ أن تنظر فيما إذا كان:

- يجب تحديث الافتراضات والتدفقات النقدية المتوقعة المستخدمة لاختبار الهبوط في القيمة لتعكس الآثار المحتملة لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)؛
- منهج التدفقات النقدية المتوقعة (التصورات المتعددة المرجحة بالاحتمالات) قد يوفر طريقة أفضل لتقدير المبلغ القابل للاسترداد، بدلاً من استخدام ناتج وحيد متوقع، لمراعاة الزيادة في المخاطر وعدم التأكد؛
- يجب تعديل العوامل المستخدمة لتحديد معدل الخصم، لتعكس تأثير أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) والتدابير المتخذة للسيطرة عليه. وينبغي للإدارة التأكد من أن المخاطر المناسبة تنعكس إمّا في التدفقات النقدية أو معدل الخصم.

ملاحظة:

يُعد الإيقاف المؤقت للعمليات أو التعرض لانخفاض فوري في الطلب أو الأسعار والربحية أحداثاً قد تشير إلى حدوث هبوط في القيمة.

وينبغي أن تنظر الإدارة على وجه الخصوص في متطلبات الإفصاح بموجب المعيار الدولي للمحاسبة 36 للإفصاح عن الافتراضات وتحليلات الحساسية في حالة اختبار الشهرة والأصول غير الملموسة التي لها أعمار غير محددة. ولا تنطبق متطلبات الإفصاح الخاصة بالأصول غير المالية الأخرى إلا عند تسجيل هبوط في قيمتها. كما ينبغي توجيه اعتبار خاص لعدم التأكد المحيط بالتقدير في حالة أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19).

الهبوط في قيمة الأصول المالية (نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة)

عندما يكون لدى المنشأة أدوات مالية تقع ضمن نطاق نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة الوارد في المعيار الدولي للتقرير المالي 9، ينبغي على الإدارة النظر في تأثير أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الخسائر الائتمانية المتوقعة. وتشمل الأدوات التي يجب أخذها في الاعتبار القروض والمبالغ المستحقة التحصيل من المدينين التجاريين وغيرهم وأدوات الدين التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة والأصول الناتجة عن عقود مع العملاء والمبالغ المستحقة التحصيل في عقود الإيجار والضمانات المالية والتعهدات بتقديم القروض. ورغم أن حالات عدم التأكد الناشئة عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) كبيرة ومن المؤكد أن الظروف ستتغير، فإن المنشآت لا يزال من غير المتوقع أن ذلك سيمنعها من تقدير خسائرها الائتمانية المتوقعة. وفي مارس 2020م، أصدر أيضًا مجلس المعايير الدولية للمحاسبة وثيقة موجزة لتقديم إرشادات حول المحاسبة عن الخسائر الائتمانية المتوقعة في ضوء حالة عدم التأكد الحالية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

يمكنك الاطلاع على وثيقة الارشادات الصادرة من مجلس المعايير الدولية على الرابط التالي:

https://cdn.ifrs.org/-/media/feature/supporting-implementation/ifrs-9/ifrs-9-ecl-and-coronavirus.pdf?la=en

ملاحظة:

«يجب على المنشآت عدم الاستمرار في تطبيق منهجيتها الحالية للخسائر الائتمانية بصورة آلية». (مجلس المعايير الدولية للمحاسبة)

عوامل المخاطر بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9

نظرًا للتغيرات السريعة في عوامل الاقتصاد الكلي، فإن التأثيرات الخاصة لأزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) سيكون من الصعب دمجها على أساس معقول ومدعوم في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة. وحيث إن آثار أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)

لا يمكن أن تنعكس في نماذج، فيلزم النظر في إجراء تعديلات أو تعديلات مركبة بعد النموذج. وينبغي أن يشمل وجهة نظر الإدارة في تأثيرات أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19):

- احتمالية التعثر: قد ترتفع احتمالية التعثر إذا تأثرت أعمال المدين سلبًا بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد19-) وفيما يخص العملاء الأفراد (على سبيل المثال، عملاء شركات المرافق) فقد ترتفع بسبب الانكماش الاقتصادي العام واحتمال تسريح العمال وتأثيرات أزمة فيروس كورونا (كوفيد19-) على الدخل الفردي للأسر؛
- المخاطر المتعرض لها عند التعثر: قد يقوم المدينون المتأثرون بأزمة فيروس كورونا (كوفيد19-) بالسحب من تسهيلات الاقتراض الحالية غير المستخدمة، أو يتوقفون عن المدفوعات الزائدة التقديرية، أو يستغرقون وقتًا أطول من المعتاد في الدفع، مما يؤدي إلى زيادة المبلغ المعرض للخطر؛
- الخسائر الناجمة عند التعثر: على سبيل المثال، قد تزيد الخسائر إذا نتج عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) انخفاضاً في القيمة العادلة للأصول غير المالية المرهونة كضمان أو عندما يتم تخفيض تقديرات الاسترداد الإجمالية بعد حدث التعثر.

العوامل المستشرفة للمستقبل

يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 النظر في المعلومات المستشرفة للمستقبل (بما في ذلك معلومات الاقتصاد الكلي) عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. وينبغي للإدارة أن تضمن انعكاس التغيرات التي تشهدها الظروف الاقتصادية في التصورات الخاصة بالاقتصاد الكلي التي تطبقها المنشآت وفي ترجيحات تلك التصورات. ويمكن أن تشتمل المعلومات المستشرفة للمستقبل على تصورات سلبية إضافية تتعلق بتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19). ويمكن تحقيق ذلك عن طريق إضافة تصور إضافي واحد أو أكثر إلى التصورات الحالية للمنشأة، أو تعديل تصور واحد أو أكثر من التصورات الحالية (على سبيل المثال، لتعكس جوانب أكثر سلبية و/أو تزيد ترجيحها)، أو استخدام «تعديلات مركبة» إذا لم يتم تضمين التأثير في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة الرئيسي للمنشأة.

الإفصاحات

ينبغي أن تنظر الادارة في الحاجة إلى الإفصاح عن تأثير أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) على الهبوط في قيمة الأصول المالية. فعلى سبيل المثال، تشمل الإفصاحات التي يتطلبها المعيار الدولي للتقرير المالي 7 «الأدوات المالية: الإفصاحات» كيفية تم دمج تأثير المعلومات المستشرفة للمستقبل في تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة، وتفاصيل التغييرات المهمة في الإفتراضات التي تم إجراؤها في فترة إعداد التقرير، والتغيرات في الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن انتقال الأصول من المرحلة 1 إلى المرحلة 2.

الاعتبارات الخاصة بالمبالغ المستحقة التحصيل وذمم العقود (بموجب المنهج المُبسط)

يجب أن تنظر الإدارة في تغيير تقسيمها لعملائها الحاليين لغرض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، لأن العملاء الذين يعملون في الصناعات المتضررة بسبب أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) قد لا يبدون خصائص ومخاطر ائتمانية متشابهة. وقد تنظر المنشآت أيضًا في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس فردي لبعض العملاء المهمين الذين يعملون في الصناعات المتضررة.

ويتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 من المنشآت مراعاة تصورات متعددة حيث إن الخسائر الائتمانية المتوقعة هي مبلغ مرجح بالاحتمالات يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النواتج المحتملة. وبعض المنشآت ربما لم تقم بهذه الممارسة في السابق لأنها قد لا تحدث اختلافًا جوهريًا في النتيجة في بيئة الاقتصاد الكلي المستقرة، ولكن هذا المنهج قد لا يكون مناسبًا في ظل التصور الحالي نظرًا لحالة عدم التأكد التي تحيط ببيئة الاقتصاد الكلي بعد تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويلزم أيضاً إعادة النظر في أثر أية مبادرات حكومية عند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة في نهاية كل فترة تقرير.

وعلى الرغم من الاستخدام المعتاد لمصفوفة المخصصات لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على هذه المبالغ المستحقة التحصيل، فإن المعلومات المستشرفة

للمستقبل تظل معتبرة عند تقييم مخاطر الائتمان على هذه الأرصدة وعند قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة. ولذلك، ينبغي أيضًا تطبيق الاعتبارات الخاصة بالمعلومات المستشرفة للمستقبل المذكورة أعلاه على الخسائر الائتمانية المتوقعة المحسوبة باستخدام مصفوفة المخصصات، وينبغي للإدارة النظر في إدراج تصور واحد أو أكثر من تصورات الهبوط في القيمة فيما يتعلق بآثار أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19).

ويتطلب المعيار الدولي للمحاسبة 1 (الفقرة 82 المعدلة بموجب وثيقة الاعتماد من الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين) عرض خسائر الهبوط في القيمة بموجب المعيار الدولي للتقرير المالي 9 في قائمة الدخل كبند منفصل. وربما لم يتم تقديم هذا العرض المنفصل في السنوات السابقة إذا كانت الخسائر الائتمانية المتوقعة والحركات السنوية غير مهمة. ولكن من المرجح أن يكون هناك تركيز أكبر على هذا المتطلب في أعقاب فيروس كورونا (كوفيد-19) وزيادة مخاطر الائتمان.

الآثار المترتبة على تقرير المراجع

بسبب القيود والتحديات الناتجة عن أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19) كما هو موضح في الإرشادات أعلاه، قد يحتاج المراجع إلى تقييم الآثار المترتبة على تقريره. وفيما يلي بعض الاعتبارات لتقييم أثر القيود والتحديات التي تفرضها أزمة فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي قد تحتاج من المراجع أن ينظر في أي آثار لها على تقريره:

أ) إذا كان المراجع غير قادر على الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة ويمكن الاعتماد عليها، حتى بعد النظر في أي تصرفات بديلة محتملة، فقد يحتاج المراجع إلى تعديل تقرير المراجعة وإبداء رأي متحفظ لعدم قدرته على الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة (ومثال ذلك، إذا لم يكن من الممكن مراجعة رصيد واحد) أو الامتناع عن إبداء رأي إذا كان الأمر منتشراً في جميع الحسابات.

ب) كما تم مناقشته في القسم أعلاه المتعلق بـ «الاستمرارية»، ستحتاج العديد من المنشآت إلى إجراء تقييم أثر للاستمرارية وسيحتاج المراجع إلى النظر في تقييم الإدارة للاستمرارية. وستعتمد الآثار المترتبة على تقرير المراجع على أدلة المراجعة

التي تم الحصول عليها، وأساس الإعداد المعتمد، والإفصاحات التي قدمتها الإدارة في القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات ذات الصلة بعدم التأكد الجوهري المتعلق بالاستمرارية (راجع قسم «الاستمرارية» أعلاه للحصول على إرشادات مفصلة بشأن الاستمرارية والآثار ذات الصلة على تقرير المراجعة).

ج) إذا رأى المراجع أنه من الضروري لفت انتباه المستخدمين إلى الإفصاحات المقدمة في القوائم المالية أو غيرها من الشروحات المتعلقة بالبيئة التشغيلية في الإيضاحات (انظر الجزء ب من الدليل للاطلاع على أمثلة توضيحية للإفصاحات التي تم التقرير عنها من قبل الشركات العامة الدولية)، والتي تعد بحسب حكم المراجع على قدر كبير من الأهمية بحيث إنها تشكل أساساً لفهم المستخدمين للقوائم المالية، فيمكن للمراجع تضمين فقرة «لفت انتباه» في تقريره، شريطة ما يلي:

(1) ألا يكون مطلوباً من المراجع تعديل الرأي وفقاً لمعيار المراجعة (705) «التعديلات على الرأي في تقرير المراجع المستقل» نتيجةً لهذا الأمر؛

(2) فيما يخص المنشآت المدرجة، ألا يكون الأمر قد تم تحديده على أنه أحد الأمور الرئيسة للمراجعة التي سيتم الإبلاغ عنها في تقرير المراجع، في حالة انطباق معيار المراجعة (701) «الإبلاغ عن الأمور الرئيسة للمراجعة في تقرير المراجع المستقل».

وينبغي أن يقوم المراجعون بإجراء تقييم للحاجة إلى تضمين فقرة لفت انتباه في تقرير المراجع، بناءً على حالة كل عميل مراجعة على حدة.

وعلاوة على ذلك، فقد أصدرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين مؤخرًا تعميمًا بتاريخ 1441/8/24هـ الموافق 2020/04/17م يوفر إرشادات حول استخدام التوقيعات الإلكترونية على تقرير المراجعة والإرسال الإلكتروني للوثائق في الوضع الحالي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، ويمكن للمراجعين الرجوع إلى هذا التعميم للنظر في الخيارات الإلكترونية البديلة في ظل الظروف الراهنة لتفشي فيروس كورونا (كوفيد-19).

SOCPA
الهيئة السعودية
للمحاسبين القانونيين

الجزء ب - أمثلة توضيحية للإفصاحات عن أثر أزمة فيروس كورونا (كوفيد - 19) التي تم التقرير عنها من قبل الشركات العامة الدولية

المثال التوضيحي- 1: شركة دلتا اير لاينز - الربع المنتهي في 31 مارس 2020

الإيضاح 2. تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)

أدى الانتشار السريع وغير المسبوق لفيروس كورونا (كوفيد-19) وما يرتبط به من قيود مفروضة على السفر وتدابير التباعد الاجتماعي المنفذة في جميع أنحاء العالم إلى انخفاض الطلب بشكل كبير على السفر الجوي. وبعد التأثير الذي طال في البداية خدمتنا في الصين ابتداءً من يناير، أثر انتشار الفيروس والوباء العالمي الناتج بعد ذلك على غالبية شبكتنا الدولية وفي النهاية على شبكتنا المحلية. وابتداءً من مارس، تم إلغاء الأحداث العامة الكبيرة، وبدأت السلطات الحكومية في فرض قيود على الأنشطة غير الضرورية، وقامت الشركات بتعليق السفر وتم إغلاق الوجهات الترفيهية الشهيرة بشكل مؤقت لمنع الزوار. وفرضت بعض البلدان التي تمثل أسواقًا رئيسية لأعمالنا حظرًا على المسافرين الدوليين لفترات محددة أو إلى أجل غير مسمى.

ونتيجة لذلك، انخفض الطلب على السفر بوتيرة متسارعة، مما كان له تأثير سلبي غير مسبوق وجوهري على إيراداتنا ووضعنا المالي. إن طول مدة الانخفاض على الطلب وشدته بسبب الجائحة غير مؤكد؛ ووفقًا لذلك، نتوقع أن ينمو التأثير السلبي في الربع الثاني المنتهي في يونيو 2020. وبينما نخطط لاستعادة بسيطة للطلب تبدأ في الربع الثالث المنتهي في سبتمبر 2020، إلا أن توقيت ووتيرة استعادة الطلب على وجه الدقة غير مؤكدين نظرًا للتأثير الكبير للجائحة على مجمل اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصاد العالمي. وقد يتم تعديل إجراءات إدارة المصروفات المتوقعة والسيولة عندما يتضح لدينا توقيت استعادة الطلب.

واستجابة لهذه التطورات، قمنا بتنفيذ تدابير للتركيز على سلامة عملائنا وموظفينا، بينما نسعى في نفس الوقت إلى تخفيف التأثير على وضعنا المالي وعملياتنا. وتشمل هذه الإجراءات، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

رعاية عملائنا وموظفينا: لا تزال سلامة عملائنا وموظفينا محور تركيزنا الأساسي. ومع تطور جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، اتخذنا العديد من الخطوات لمساعدة العملاء والموظفين على ممارسة التباعد الاجتماعي على الأرض وفي الجو بما يتماشى مع التوصيات الحالية لخبراء الصحة:

- اعتماد إجراءات تنظيف جديدة على جميع الرحلات، بما في ذلك الرش الكهربائي المعقم على جميع الطائرات قبل كل رحلة وتعقيم المناطق التي يكثر لمسها مثل طاولات الدرج وشاشات الترفيه ومساند الذراعين وجيوب المقعد الخلفي قبل الصعود إلى الطائرة.
- اتخاذ خطوات لمساعدة الموظفين والعملاء على ممارسة التباعد الاجتماعي، بما في ذلك حظر المقاعد الوسطى، وإيقاف الترقيات التلقائية مؤقتًا، وتعديل عملية الصعود إلى الطائرة والانتقال إلى خدمة الوجبات الأساسية فقط.
- تمديد حالة الميدالية 2020 لعام إضافي، وترحيل الأميال المؤهلة لميدالية إلى 2021 وتوسيع مزايا بطاقة دلتا سكاي مايلز أمريكان إكسبريس وعضويات دلتا سكاي كلوب.
- منح العملاء مرونة في التخطيط وإعادة الحجز والسفر بما في ذلك تمديد فترة انتهاء صلاحية أرصدة السفر حتى سبتمبر 2022.
- توفير حماية الأجور للموظفين الذين ثبتت إصابتهم بفيروس كورونا (كوفيد-19)، أو الذين يجب عليهم الخضوع للحجر الصحي بسبب التعرض للفيروس أو للمتطلبات المتعلقة بالسفر، أو الذين قاموا بتحديد أنفسهم على أنهم أشخاص معرضين بدرجة كبيرة لخطر الإصابة بفيروس كورونا (كوفيد-19) وفقًا لإرشادات مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها وليس لديهم القدرة على العمل عن بُعد.
- تنفيذ تدابير مهمة للتباعد الاجتماعي والحماية للحفاظ على القوى العاملة، بما في ذلك إعادة ترتيب مساحات مركز الاتصال لتوفير التباعد الاجتماعي المناسب، وزيادة تنظيف منشآتنا باستخدام طرق ومنتجات مماثلة لما نستخدمها على متن طائراتنا وتقريباً جميع الموظفين يمكنهم العمل عن بعد.

تقليص القدرة الاستيعابية: بعد بداية قوية لعام 2020 في شهري يناير وفبراير، شهدنا انخفاضًا حادًا في الطلب في شهر مارس مع تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) في جميع أنحاء العالم. ولمواءمة القدرة الاستيعابية مع الطلب المتوقع، فبدءًا من النصف الثاني من شهر مارس، قمنا بتخفيض القدرة الاستيعابية لنظامنا بشكل كبير إلى مستوى يحافظ على الخدمات الأساسية. وفيما يخص الربع المنتهي في يونيو 2020، من المتوقع أن تنخفض القدرة الاستيعابية للنظام بنسبة 85٪ تقريبًا مقارنة بنفس الفترة في عام 2019، مع انخفاض القدرة الاستيعابية الدولية بنسبة 90٪ تقريبًا وانخفاض الطيران المحلي

بنسبة 80٪ تقريبًا. ونتيجة لانخفاض توقعات الطلب وانخفاض القدرة الاستيعابية، فإننا نوقف مؤقتًا حوالي 50 بالمائة من أسطولنا.

إدارة المصروفات: مع انخفاض الإيرادات، قمنا وسنستمر في تنفيذ مبادرات توفير التكاليف، بما في ذلك:

- تقليص القدرة الاستيعابية على النحو الموضح أعلاه للتوافق مع الطلب المتوقع، مما أدى إلى إيقاف مؤقت لحوالي 400 طائرة اعتبارًا من 31 مارس 2020، مع التوقع بأن يكون لدينا أكثر من 650 طائرة متوقفة بحلول نهاية شهر يونيو. ونتيجة لذلك، اتخذنا قرارًا بتعجيل تقاعد أسطول إم دي-88 من ديسمبر 2020 إلى نهاية يوليو 2020.
- دمج المساحات التي نشغلها في مرافقنا بالمطارات، بما في ذلك الإغلاق المؤقت لمعظم أندية دلتا سكاي كلوب.
- **تخفيض التكاليف المتعلقة بالموظفين، بما في ذلك:**
  - ❖ توفير إجازات طوعية غير مدفوعة من 30 يومًا إلى 12 شهرًا إلى معظم الموظفين. وقد تطوع ما يقرب من 35000 موظف لأخذ إجازات بدءًا من الربع المنتهي في شهر يونيو 2020.
  - ❖ تخفيض الراتب بنسبة 50٪ للمدراء و 25٪ لأعضاء مجلس الإدارة.
  - ❖ تخفيض بنسبة 25٪ في ساعات العمل لجميع الإدارات الأخرى ومعظم مجموعات عمل الموظفين في الخطوط الأمامية.
  - ❖ تجميد التوظيف على مستوى الشركة.
- تأخير مشاريع الصيانة غير الضرورية وخفض أو تعليق الإنفاق التقديري الآخر.

الميزانية العمومية والتدفقات النقدية والسيولة: لقد اتخذنا الإجراءات التالية لزيادة السيولة وتعزيز مركزنا المالي. ونتيجة لهذه الإجراءات، بلغ رصيد النقد ومعادلات النقد 6.0 مليارات دولار كما في 31 مارس 2020:

- تقليص النفقات الرأسمالية المخططة بنحو 3.5 مليار دولار، بما في ذلك العمل مع الشركات المصنعة للمعدات الأصلية لتحسين توقيت استقبال شحنات الطائرات وتأخير تعديلات الطائرات وتأجيل بعض مبادرات تكنولوجيا المعلومات واستبدال المعدات الأرضية.
- سحب 3.0 مليارات دولار من التسهيلات الائتمانية الدوارة التي لم يتم سحبها في السابق.

- الدخول في تسهيل للحصول على قرض مضمون لأجل بقيمة 2.7 مليار دولار خلال الربع المنتهي في مارس 2020 مع ميزة زيادة التسهيل إلى 3.0 مليارات دولار خلال أبريل 2020.
- الدخول في قروض بقيمة 150 مليون دولار مضمونة ببعض طائراتنا عريضة البدن. بالإضافة إلى ذلك، فلقد دخلنا خلال شهر أبريل 2020 في معاملات بقيمة 1.2 مليار دولار إضافية لبيع وإعادة استئجار بعض الطائرات ونعمل في الوقت الراهن على مبادرات تمويل أخرى.
- تعليق توزيعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم في المستقبل.
- إرجاء 500 مليون دولار من تمويل برامج التقاعد الطوعي المخطط.

نواصل تقييم فرص التمويل المستقبلية من خلال الاستفادة من أصولنا غير المرهونة التي تبلغ قيمتها، كما في 31 مارس 2020، ما لا يقل عن 15 مليار دولار، واستخدام التمويل المتاح بموجب قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي بسبب فيروس كورونا (CARES)، الموضح أدناه. وتبعاً لتأثير بيئة الطلب على وضعنا المالي، فقد تم تخفيض تصنيفنا الائتماني من قبل ستاندرد آند بورز إلى BB في أواخر مارس 2020 ومن قبل فيتش إلى BB+ في أوائل أبريل 2020.

وينص تسهيلنا الائتماني الرئيسي على العديد من التعهدات المالية وغيرها التي تتطلب منا الحفاظ على حد أدنى لنسبة تغطية الرسوم الثابتة وحد أدنى لنسبة تغطية الأصول. وفي حالة عدم قدرتنا على الالتزام بهذه التعهدات، نتوقع الحصول على تعديل أو تنازل من المقرضين أو إعادة تمويل المديونية الخاضعة للتعهدات أو اتخاذ إجراءات تخفيفية أخرى قبل حدوث أي انتهاك محتمل.

تقييم الشهرة والأصول غير الملموسة غير محدودة العمر

نقوم بتطبيق اختبار الهبوط في القيمة على أساس القيمة العادلة على القيمة الدفترية للشهرة والأصول غير الملموسة غير محدودة العمر على أساس سنوي (كما في 1 أكتوبر)، وعلى أساس مؤقت إذا كانت هناك أحداث أو ظروف تشير إلى احتمال تكبد خسارة الهبوط في القيمة. وقد أشارت اختبارات الانخفاض الكمي التي جرت في

الربع المنتهي في شهر ديسمبر 2019 للشهرة والأصول غير الملموسة إلى عدم وجود ما يدل على حدوث هبوط في القيمة حيث تجاوزت القيمة العادلة القيمة الدفترية لدينا:

	(بملايين الدولارات الأمريكية)		
	القيمة الدفترية في 31 مارس 2020	القيمة الدفترية في 31 ديسمبر 2019	الزيادة في القيمة العادلة في تاريخ الاختبار 2019
الشهرة (1)	9,753	9,781	% 234
الوجهات الدولية	2,583	2,583	% 15 إلى % 29
تحالف خطوط الطيران (2)	1,863	1,005	% 67 إلى % 576
علامة دلتا التجارية	850	850	% 185
الوجهات الداخلية	622	622	% 61 إلى % 181
المجموع	15,671	14,841	

(1) إن الانخفاض في الشهرة خلال الربع المنتهي في مارس 2020 يتعلق باندماج شركة دلتا برايفت جتس مع شركة ويلز أب. لمزيد من المعلومات حول هذه الصفقة، انظر الإيضاح رقم 5 «الاستثمارات».

(2) كجزء من تحالفنا الاستراتيجي واستثمارنا في خطوط لاتام الجوية، قمنا بتسجيل أصل غير ملموس غير محدود الأجل مرتبط بالتحالف ويبلغ 1.2 مليار دولار والذي لم ينعكس في تقييم الهبوط الكمي لعام 2019.

على الرغم من الزيادة الكبيرة في القيمة العادلة التي تم تحديدها عند تقييم الهبوط في القيمة لعام 2019، فقد قررنا أن انخفاض توقعات التدفقات النقدية والتراجع الكبير في الرسملة السوقية لشركة دلتا نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) يدل على احتمال تكبد خسارة هبوط في القيمة. ولذلك تقييم نوعي لما إذا كان من المرجح أن الشهرة والأصول غير الملموسة غير محدودة العمر قد هبطت قيمتها كما في 31 مارس 2020. ولقد راجعنا توقعاتنا وافتراضاتنا السابقة بناءً على توقعاتنا الحالية التي تخضع لمخاطر وشكوك مختلفة، بما في ذلك: (1) الإيرادات والمصروفات والتدفقات النقدية المتوقعة، بما في ذلك مدة ومدى التأثير على أعمالنا وشركائنا في التحالف بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، (2) معدلات الخصم الحالية، (3) انخفاض الرسملة السوقية لشركة دلتا، (4) معاملات السوق القابلة للرصد، (5) التغيرات في البيئة التنظيمية (6) طبيعة وحجم الدعم الحكومي الذي سيتم تقديمه.

بناءً على تقييمنا المؤقت للهبوط في القيمة كما في 31 مارس 2020، فقد قررنا أن الشهرة والأصول غير الملموسة غير محدودة العمر لم تنخفض قيمتها. ومع ذلك، فنحن غير قادرين على التنبؤ بالمدة التي قد تستغرقها هذه الظروف أو التدابير الإضافية التي قد تتخذها الحكومات أو الأطراف الخاصة أو ما قد يكون لهذه التدابير الإضافية من تأثير على السفر الجوي وعملنا. إن أي إجراء يشجع المسافرين المحتملين على البقاء في منازلهم أو الانخراط في التباعد الاجتماعي أو تجنب التجمعات الكبيرة من المرجح أن يضر بصناعة السفر الجوي عموماً، مما يعود بالضرر على أعمالنا.

تقييم الأصول طويلة العمر

بلغت القيمة المسجلة لمعدات الطيران والأصول الأخرى طويلة العمر، المصنفة على أنها عقارات وآلات ومعدات صافية في الميزانية العمومية الموحدة («الميزانية العمومية»)، 31.6 مليار دولار في 31 مارس 2020. ونقوم بمراجعة معدات الطيران والأصول الأخرى طويلة العمر المستخدمة في العمليات التشغيلية للتحقق من تكبدها لخسائر هبوط في القيمة عندما تشير الأحداث والظروف إلى أن الأصول قد هبطت قيمتها.

كجزء من تقليص القدرة الاستيعابية نظراً للتأثير السلبي على أعمالنا بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، أزلنا حوالي 400 طائرة من الخدمة النشطة ونخطط لإيقاف ما يقارب 250 طائرة أخرى خلال الربع المنتهي في يونيو 2020. ويتم إيقاف هذه الطائرات مؤقتًا، باستثناء أسطول طائرات إم دي-88 الذي تمت مناقشته أعلاه والذي سُجِّل له عبء الهبوط في القيمة بلغ 22 مليون دولار، ولم نقرر بعد تعجيل سحب أي أسطول آخر من الخدمة.

لتحديد ما إذا كان هناك هبوط في قيمة الطائرات النشطة والمتوقفة مؤقتًا، نقوم بتجميع الأصول على مستوى نوع الأسطول أو على مستوى العقود للطائرات التي تديرها شركات النقل الإقليمية (أي أدنى مستوى توجد له تدفقات نقدية يمكن تحديدها) ثم نقدر التدفقات النقدية المستقبلية على أساس توقعات القدرة الاستيعابية وعائد أميال الركاب وتكاليف الوقود والعمالة والعوامل الأخرى ذات الصلة. وفي ضوء الانخفاض الكبير في طائراتنا النشطة وتناقص التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية على المدى القريب، قمنا بتقييم ما تبقى من أسطولنا وقررنا أنه لم يحدث هبوط في

قيمة أي أسطول (بخلاف طائرات دي إم-88) حيث إن التدفقات النقدية المستقبلية من تشغيل الأسطول حتى تواريخ السحب من الخدمة قد تجاوزت القيمة الدفترية. وعندما تتضح لنا مدة انخفاض الطلب ومداه وإذا قمنا ربما بإدخال المزيد من التعديلات على القدرة الاستيعابية، فسوف نستمر في تقييم أسطولنا الحالي مقارنة بمتطلبات الشبكة وقد نقرر سحب طائرات إضافية من الخدمة بشكل دائم.

قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي بسبب فيروس كورونا

في 27 مارس 2020، وقع الرئيس ترامب قانون المساعدة والإغاثة والأمن الاقتصادي بسبب فيروس كورونا («قانون كيرز») ليدخل حيز النفاذ. وهذا القانون هو حزمة إغاثة تهدف إلى مساعدة العديد من جوانب الاقتصاد الأمريكي، بما في ذلك تزويد صناعة الطيران بما يصل إلى 25 مليار دولار في شكل منح لاستخدامها في صرف أجور الموظفين ورواتبهم ومزاياهم.

وفي أبريل 2020، حصلنا على منحة بقيمة 5.4 مليار دولار من المساعدات الطارئة من خلال برنامج دعم الرواتب لقانون كيرز والتي سيتم دفعها على أقساط حتى يوليو 2020. وهذه المساعدات مشروطة بموافقتنا على الامتناع عن تنفيذ عمليات تسريح إجبارية للموظفين أو منحهم إجازات إلزامية حتى 30 سبتمبر 2020. ومن بين الشروط الأخرى الحظر المفروض على إعادة شراء الأسهم وعلى توزيعات الأرباح حتى 30 سبتمبر 2021، واستمرار الخدمة الجوية الأساسية وفقًا لتوجيهات وزارة النقل الأمريكية وقيود معينة على مكافآت المدراء التنفيذيين. وتشمل مدفوعات المساعدة 3.8 مليار دولار في شكل منح و 1.6 مليار دولار في شكل قرض بفائدة منخفضة وبدون ضمان لمدة 10 سنوات. ويشمل القرض معدلات فائدة سنوية بنسبة 1 % للسنوات الخمس الأولى (حتى أبريل 2025) ومعدل التمويل المضمون قصير الأجل زائد 2 % في السنوات الخمس الأخيرة. وفي المقابل، وافقنا على أن نصدر لوزارة الخزانة الأمريكية ما يزيد على 6.5 مليون من الأذونات للاستحواذ على الأسهم العادية في شركة دلتا. تتضمن وتتضمن هذه الأذونات سعر ممارسة يبلغ 24.39 دولار للسهم ومدتها خمس سنوات.

وفي 20 أبريل 2020، تلقينا الدفعة الأولى التي تبلغ قيمتها 2.7 مليار دولار بموجب برنامج دعم الرواتب.

وينص قانون كيرز على تقديم قروض مضمونة لصناعة الطيران بقيمة تصل إلى 25 مليار دولار. ونتوقع أن نكون مؤهلين للحصول على حوالي 4.6 مليار دولار بموجب برنامج القرض ونقوم حاليًا بتقييم مستوى مشاركتنا.

وأخيرًا، ينص قانون كيرز أيضًا على إرجاء دفع الجزء الخاص بصاحب العمل من ضرائب الضمان الاجتماعي حتى نهاية عام 2020، مع استحقاق دفع 50٪ من المبلغ المؤجل في 31 ديسمبر 2021 والباقي في 31 ديسمبر 2022. ومن المتوقع ان تزودنا هذه الإجراءات بما يقارب 200 مليون دولار من السيولة الإضافية خلال العام الحالي.

المثال التوضيحي- 2: شركة كوبر ماونتين للتعدين - الربع المنتهي في 31 مارس 2020

عدم التأكد المحيط بالتقدير بشأن فيروس كورونا (كوفيد-19)

عند إعداد القوائم المالية الأولية المختصرة الموحدة، فإننا نمارس الاجتهاد عند تطبيق سياساتنا المحاسبية. وتتسق مجالات الاجتهاد في السياسات مع تلك المقرر عنها في القوائم المالية السنوية الموحدة لعام 2019. وإضافة لذلك، نضع افتراضات بشأن المستقبل عند استنباط التقديرات المستخدمة في إعداد القوائم المالية الأولية المختصرة الموحدة. وكما هو موضح في القوائم المالية السنوية الموحدة لعام 2019، تتضمن مصادر عدم التأكد المحيط بالتقدير التقديرات المستخدمة لتحديد المبالغ الممكن استردادها للأصول طويلة العمر، والاحتياطيات والموارد القابلة للاسترداد، ومخصص ضرائب الدخل وما يتصل بذلك من أصول والتزامات الضرائب المؤجلة، وتقييم الأصول والالتزامات الأخرى بما في ذلك المخزون ومخصصات الإزالة والإعادة إلى الحالة الأصلية.

وفي مارس 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن اعتبار فيروس كورونا (كوفيد-19) جائحةً عالميةً. ومن المتوقع أن تكون التأثيرات الحالية والمتوقعة على التجارة العالمية بعيدة المدى. وحتى الآن كان هناك انخفاض كبير في أسواق الأوراق المالية، وتقلب كبير في أسواق السلع وأسواق الصرف الأجنبي، وأصبحت الحركة العالمية للأشخاص وبعض السلع مقيدة. وهناك قدر كبير من عدم التأكد الدائم فيما يتعلق بفيروس كورونا (كوفيد-19) ومدى ومدة الآثار التي قد يتسبب فيها على الطلب وأسعار السلع التي ننتجها وعلى الأسواق المالية العالمية.

وخلال الربع المنتهي في 31 مارس 2020، ونتيجة لانخفاض أسعار النحاس، اتخذنا تدابير معينة لخفض النفقات التشغيلية ومستويات الأنشطة في منجم جبل النحاس بما في ذلك تأجيل بعض النفقات الرأسمالية. وقد أثرت هذه الإجراءات، التي اقترنت بتقلبات في أسواق السلع الناتجة عن فيروس كورونا (كوفيد-19)، على نتائجنا المالية وقد تستمر في التأثير على نتائجنا وسيولتنا لبعض الوقت.

المثال التوضيحي - 3 :مجموعة ماركس وسبنسر (شركة مساهمة محدودة) - السنة المنتهية في 28 مارس 2020 م

الأمر الرئيس للمراجعة المتعلق بالهبوط في قيمة أصول المتاجر في المملكة المتحدة - والمدرج في تقرير المراجع المستقل

في 28 مارس 2020م ، كانت المجموعة تمتلك 3,925.5 مليون جنيه إسترليني (2019: 2,830 مليون جنيه إسترليني) من أصول متاجرها في المملكة المتحدة، والتي لم يتم النظر في إغلاقها ضمن برنامج ترشيد المتاجر في المملكة المتحدة. وفقًا للمعيار الدولي للمحاسبة 36 الخاص بالهبوط في قيمة الأصول، قامت المجموعة بإجراء تقييم سنوي لمؤشرات الهبوط في القيمة. تم إثبات خسارة الهبوط في القيمة بمبلغ قدره 69.3 مليون جنيه إسترليني (2019: 103 مليون جنيه إسترليني) ضمن بنود التعديل على النحو المبين في الإيضاحين رقم 5 و 15 الواردة .

كما هو موضح في إيضاح رقم 15 حول القوائم المالية، قامت المجموعة بتقدير المبلغ القابل للاسترداد لأصول المتجر بناءً على قيمة الاستخدام، والمشتقة من نموذج التدفقات النقدية المخصومة الذي أعدته الإدارة. ويعتمد النموذج على افتراضات وتقديرات معينة للأداء التجاري المستقبلي، بما في ذلك التغييرات الإستراتيجية لشركات الملابس والأدوات المنزلية والأغذية في المملكة المتحدة وأداء المتاجر الجديدة العاملة خلال فترة حظر التجول)والتي تأخذ في الإعتبار الوقت الذي تستغرقه المتاجر الجديدة للتأسيس في السوق) ، وجميعها تنطوي على درجة عالية من عدم التأكد من التقدير (كما هو موضح في إيضاح رقم 1 وإيضاح رقم 15(. نعتقد أن مستوى المخاطر المتعلقة بالهبوط في قيمة أصول المتاجر في المملكة المتحدة قد إرتفع، ويرجع ذلك إلى زيادة درجة عدم التأكد في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وظروف سوق التجزئة الحالية وتأثير عدم التأكد الاقتصادي على نطاق واسع.

الافتراضات الرئيسة التي استندت إليها الإدارة لتحديد الهبوط في القيمة هي:

- نمو الإيرادات المستقبلية والتغيرات في هامش الربح الإجمالي؛
- معدلات النمو على المدى الطويل؛ و
- معدلات الخصم.

تعتبر المجموعة أن كل متجر بيع بالتجزئة يشكل وحدة لتوليد النقد الخاصة به (وحدة توليد النقد) ويتم تقييم الهبوط في قيمته بشكل منفصل، بإستثناء منافذ البيع التي تعرض الملابس الموسمية القديمة ومخزون الأدوات المنزلية بسعر مخفض. وتعتبر منافذ البيع مجموعة واحدة من الأصول لغرض اختبار الهبوط في القيمة.

تعتبر لجنة المراجعة أن هذا ينبغي أن يكون أمراً هاماً.

كيف كانت استجابة نطاق المراجعة للأمر الرئيس للمراجعة

استجابة للأمر الرئيس للمراجعة الذي تم تحديده، أكملنا إجراءات المراجعة التالية:

- الحصول على فهم لإدوات الرقابة الرئيسة المتعلقة بعملية مراجعة الهبوط في القيمة؛
- تقييم استخدام الإدارة لنطاق مؤشرات الهبوط في القيمة، مع مراعاة أثر الربحية للتغييرات الإستراتيجية لشركات الملابس والأدوات المنزلية والأغذية في المملكة المتحدة وأداء المتاجر الجديدة؛
- تقييم الدقة الحسابية لنماذج الهبوط في القيمة والمنهجية المطبقة من قبل الإدارة، وإتساقها مع متطلبات معيار المحاسبة الدولي 36؛
- تقييم مدى ملاءمة الإيرادات المتوقعة ومعدلات نمو هامش الربح الإجمالي من خلال المقارنة مع بيانات المقارنة المرجعية للعوامل الاقتصادية الخارجية وبالرجوع إلى دقة التنبؤ التاريخية ، مع التركيز بشكل خاص على تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على تلك التوقعات ؛
- تقييم مدى ملاءمة معدلات الخصم المطبقة بالتزامن مع الدعم المقدم من خبراء التقييم الداخلي لدينا ومقارنة المعدلات المطبقة مع بيانات القياس الداخلية؛
- تقييم مدى ملاءمة واكتمال المعلومات المدرجة في نموذج الهبوط في القيمة بناءً على معرفتنا التراكمية للأعمال، ومراجعتنا لخطط التجارة والمبادرات الاستراتيجية ومحاضر اجتماعات لجنة العقارات والاستثمار والاجتماعات مع مديري المتاجر الإقليمية وكبار مديري المتاجر من فئات المنتجات الرئيسة ، إلى جانب معرفتنا الواسعة بصناعة التجزئة ؛ و

- تقييم مدى اكتمال ودقة الإفصاحات في إيضاحات القوائم المالية وفقًا للمعايير الدولية للتقرير المالي.

تأثير جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأساس الاستمرارية (إيضاح 1)

نظرًا لظروف عدم التأكد السياسية والاقتصادية على مستوى العالم الناتجة عن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، وإلى جانب التغيرات الفعلية السريعة في قطاع التجزئة، نتوقع أن نشهد تقلبًا جوهرياً وتعطيلاً للأعمال، مما يؤدي إلى إنخفاض الأداء المتوقع في 2021/2020. ولقد شعرنا بالفعل بتأثير إرشادات الحكومة بشأن الإغلاق، مع فتح متاجرنا الخاصة بالمواد الغذائية خلال فترة الإغلاق (مع تطبيق قواعد التباعد الاجتماعي)، ولكن مع عدم القدرة على ممارسة العمل بالمتاجر الخاصة بالملابس والأدوات المنزلية، وبالتالي فإن جميع المبيعات تأتي في الغالب من مبيعات الإنترنت وخدمة إضغط وإستلم من المتاجر.

يفترض سيناريو جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)على أن الإرشادات الحكومية الحالية سوف تستمر لمدة أربعة أشهر على الأقل، مما يؤدي إلى انخفاض جوهري في المبيعات للفترة المتبقية من 2021/2020 على النحو التالي:

- في المتوسط ، انخفاض معدل مبيعات الملابس والأدوات المنزلية بنسبة 70 ٪ مقارنة بالميزانية التقديرية للأشهر الأربعة حتى يوليو 2020 ، ويتبع ذلك انتعاش بطيء للميزانية التقديرية بحلول شهر فبراير 2021، مما سيؤدي إلى انخفاض الإيرادات المتوقعة بمقدار 1.5 مليار جنيه إسترليني للسنة المالية.
- انخفاض في مبيعات المواد الغذائية بنسبة 20 ٪ مقارنة بالميزانية التقديرية للأشهر الأربعة حتى يوليو، مما يؤثر على الإيرادات السنوية بمقدار 384 مليون جنيه إسترليني.
- إن المبيعات الدولية مشابهة لحالة مبيعات الملابس والأدوات المنزلية، مع انخفاض جوهري في أبريل بسبب الإغلاق، وتم تمديد إنتعاش الميزانية التقديرية حتى مارس 2021، مما سيؤثر على الإيرادات السنوية بمقدار 214 مليون جنيه إسترليني.

كما تم النظر إلى الجانب السلبي الذي يتعلق بتمديد إجراءات التباعد الاجتماعي أو زيادة تأثيره على المبيعات و هامش الربح، كما هو موضح في بيان الجدوى. بالإضافة إلى ذلك، تم أيضًا تطبيق اختبار الضغط العكسي على النموذج، والذي يمثل انخفاضًا جوهرياً في المبيعات مقارنةً بسيناريو جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). مثل هذا السيناريو وتسلسل الأحداث التي يمكن أن يؤدي إليه يعتبر نادر الحدوث.

يعكس سيناريو جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الإجراءات التي اتخذتها الإدارة بالفعل، وتتضمن مايلي:

- مبادرات توفير التكاليف، مثل خفض الإنفاق على الدعاية والاعلان، وتجميد الأجور والتوظيف، وتقليص النفقات التقنية والتشغيلية.
- تخفيض ميزانية الإنفاق الرأسمالي إلى 140 مليون جنيه إسترليني.
- تقليص إمدادات مخزون الملابس والأدوات المنزلية بمقدار 560 مليون جنيه إسترليني وتمديد شروط الدفع.
- التوقف عن دفع الدفعة النهائية لتوزيعات الأرباح لعامي 2020/2019، و 2021/2020، أدى إلى توفير إجمالي نقدي متوقع قدره 340 مليون جنية إسترليني.

ستستفيد المجموعة أيضًا من مبلغ 172 مليون جنيه إسترليني في 2021/2020 من خلال برنامج أسعار الأعمال، وخطة الحكومة في برنامج الإحتفاظ بالوظيفة للمساعدة في تغطية تكاليف الموظفين الغير قادرين على العمل في المتاجر ومراكز التوزيع والدعم، يجب أن تحقق توفير نقدي يصل إلى 50 مليون جنيه إسترليني حتى 30 يونيو 2020.

بالإضافة إلى ذلك، تم إتخاذ الخطوات التالية:

- تم التوصل إلى اتفاق رسمي مع البنوك التي تقدم قروض مشتركة لإزالة أو تخفيف شروط التعهدات للاختبارات التي تبدأ في سبتمبر 2020 ومارس 2021 وسبتمبر 2021، وتقدم هذه البنوك تسهيلات ائتمانية متجددة بقيمة 1.1 مليار جنيه إسترليني.
- أكدت المجموعة في 23 أبريل 2020م أهليتها بموجب تسهيل تمويل الشركات المتعلق بفيروس كورونا (كوفيد-19) والتابع لحكومة المملكة المتحدة، وخصصت حدًا للمُصدر يبلغ 300 مليون جنيه إسترليني، مما سيؤدي إلى ارتفاع كبير في السيولة.

إن الاتفاقية مع البنوك، والإجراءات الأخرى المتخذة، حتى في ظل جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، سوف تساعد المجموعة على الإستمرار في الحصول على سيولة كبيرة من خلال التسهيلات الحالية، في مقابل التعهدات المالية للتسهيلات الائتمانية المتجددة. لقد تم الوفاء بالتعهدات المالية كما في 28 مارس 2020م.

نتيجة لذلك ، يعتقد مجلس الإدارة أن المجموعة في وضع جيد لإدارة التسهيلات الائتمانية والمخاطر الهامة الأخرى بشكل مرضي، وأنها ستكون قادرة على العمل ضمن مستوى التسهيلات الائتمانية الخاصة بها في المستقبل المنظور. لهذا السبب، يعتقد مجلس الإدارة أنه من المناسب استخدام مبدأ الاستمرارية كأساس في لإعداد القوائم المالية للمجموعة.

تعديلات البنود (إيضاح 5)

خسارة الهبوط في قيمة للمتاجر والممتلكات الأخرى (78.5 مليون جنيه إسترليني)

قامت المجموعة بإثبات خسائر عديدة في الفترة المرتبطة بالهبوط في القيمة الدفترية لبنود الممتلكات والآلات والمعدات.

استجابة للضغوط المستمرة التي تؤثر على قطاع التجزئة، وكذلك تعكس التركيز الاستراتيجي للمجموعة نحو زيادة حصتها السوقية للمبيعات عبر الإنترنت. قامت المجموعة بمراجعة توقعات التدفقات النقدية المستقبلية للمتاجر البريطانية والدولية في ضوء جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) المستمرة (باستثناء تلك المتاجر التي تعتبر كجزء من البرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة) .نتيجة لذلك، فإن اختبار الهبوط في قيمة المتاجر في المملكة المتحدة قد حدد المتاجر التي لايدعم أدائها الحالي والمستقبلي قيمتها الدفترية. وتم تكبد خسارة هبوط في القيمة قدرها 78.5 مليون جنيه إسترليني (24.2 مليون جنيه إسترليني منه تمثل الهبوط في القيمة بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) (انظر أدناه للحصول على مزيد من التفاصيل)) بسبب الهبوط في قيمة الأصول المرتبطة بهذه المتاجر. راجع إيضاح 15 للحصول على المزيد من التفاصيل حول الهبوط في القيمة.

تم تصنيف خسائر الهبوط في القيمة كبند تعديل على أساس تأثيرها الجوهري في الفترة وعلى نتائج المجموعة.

الممتلكات والآلات والمعدات (إيضاح 15)

الهبوط في قيمة الممتلكات والآلات والمعدات وحق استخدام الأصول

لأغراض إختبار الهبوط في القيمة، تعتبر المجموعة أن كل متجر بيع بالتجزئة يشكل وحدة توليد نقد منفصلة، بإستثناء منافذ البيع والتي تعتبر وحدة واحدة لتوليد النقد. كما يتم إدراج المبيعات من خلال خدمة اضغط واستلم في التدفقات النقدية لوحدة توليد النقد ذات الصلة.

يتم اختبار الهبوط في القيمة لكل وحدة لتوليد النقد في تاريخ قائمة المركز المالي، إذا تم تحديد أي مؤشرات للهبوط في القيمة. ويتم اختبار الهبوط في القيمة تلقائيا للمتاجرالمحددة ضمن البرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة (أنظر إيضاح 5). تعتبرالقيود التجارية التي فرضتها حكومة المملكة المتحدة وتم تطبيقها في 23 مارس 2020 نتيجة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) محفز للهبوط في القيمة. ونتيجة لذلك، تم اختبار جميع المتاجر بحثا عن مؤشرات للهبوط في القيمة.

يتم احتساب قيمة الإستخدام لكل وحدة لتوليد النقد بناءً على الميزانية المتوقعة الأخيرة للمجموعة والتدفقات النقدية المتوقعة ، وتغطي فترة ثلاث سنوات، وتراعي الأداء التاريخي والمعرفة بحالة السوق الحالية، بالإضافة الى، وجهات نظر المجموعة حول النمو المستقبلي الممكن تحقيقه وتأثير المبادرات. تشمل التدفقات النقدية المصروفات الرأسمالية المستمرة، والمطلوبة للمحافظة على شبكة المتاجر. ولكن تستبعد أي مبادرات لنمو رأس المال لم يتم الالتزام بها. يتم تقديرالتدفقات النقدية بعد فترة الثلاث سنوات باستخدام معدل نمو طويل الأجل بناءً على توقعات الإدارة المستقبلية، مع الإشارة إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع. إن معدلات النمو هذه لاتتجاوز معدل النمو طويل الأجل لأعمال البيع بالتجزئة للمجموعة في المنطقة ذات الصلة. إذا كانت وحدة توليد النقد تتعلق بمتجر محدد كجزء من البرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة، فإن قيمة الإستخدام المحتسبة يتم تعديلها عن طريق تقدير

التدفقات النقدية المستقبلية حتى النقطة التي من المقدر أن تتوقف فيها التجارة، ثم بعد ذلك تم تقدير التوقيت والتكاليف المرتبطة بالإغلاق بالتفصيل في ايضاح 5. لقد تم تحديث التوقعات المستخدمة لاحتساب قيمة الاستخدام لمراعاة سيناريو جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) الذي وافق عليه مجلس الادارة. و يفترض أن يكون هناك تأثيرًا جوهريا على إيرادات وأرباح 2021/2020.

الافتراضات الرئيسة في احتساب قيمة الاستخدام هي معدلات نمو المبيعات وهوامش الربح الإجمالية والتغيرات في اساس تكلفة التشغيل ومعدلات النمو طويلة الأجل، ومعدل الخصم المعدل قبل الضريبة. ويتم اشتقاق معدلات الخصم قبل الضريبة من المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال للمجموعة، والذي تم احتسابه بإستخدام نموذج تسعير الأصول الرأسمالية، والتي تشمل مدخلاتها على معدل فائدة خالٍ من المخاطر ، علاوة مخاطر حقوق الملكية ، علاوة حجم المجموعة وتعديل المخاطر (معامل بيتا). تتراوح معدلات الخصم قبل الضريبة من 12٪ إلى 17٪ (العام الماضي: 9٪ إلى 21٪). إذا كانت وحدة توليد النقد تتعلق بمتجر حددته المجموعة كجزء من البرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة، فإن الافتراضات الرئيسة الإضافية في احتساب قيمة الاستخدام هي التكاليف المرتبطة بالإغلاق، ومتحصلات بيع المتاجر، وتوقيت بيعها.

الهبوط في القيمة - متاجر المملكة المتحدة (باستثناء البرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة)

خلال العام، أثبتت المجموعة خسارة هبوط في القيمة قدرها 69.3 مليون جنيه إسترليني نتيجة اختبار الهبوط في القيمة للمتاجر الغير مرتبطة بالبرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة (العام الماضي: 103 مليون جنيه إسترليني (قد تم إعادة عرضها). ولقد تم اثبات الهبوط في قيمة هذه المتاجر الى المبلغ الممكن استرداده (قيمة الاستخدام) والبالغ 105.5 مليون جنيه استرليني، وهي قيمتها الدفترية كما في نهاية العام. ولقد تم اثبات الهبوط في القيمة ضمن بنود التعديل (إيضاح 5).

بالنسبة للمتاجر في المملكة المتحدة، يتم استقراء التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الثلاث سنوات باستخدام معدل النمو طويل الأجل الممكن تحقيقه للمجموعة بنسبة 2٪.

مع تعديله إلى 0٪ عندما تعتقد الإدارة أن أداء المتجر للفترة الحالية، والأداء المتوقع منه في المستقبل لايدعم معدل النمو بنسبة 2%. إن المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المتوقعة للمتاجر في المملكة المتحدة هو 8.6٪ (العام الماضي: 9.1٪).

كما هو مبين في السياسات المحاسبية (إيضاح 1)، إن التدفقات النقدية المستخدمة في نموذج الهبوط في القيمة مبنية على الإفتراضات والتي تعد مصادر لعدم تأكد التقدير، وإدخال أي تعديلات وإن كانت بسيطة على هذه الافتراضات قد يؤدي إلى المزيد من الهبوط في القيمة. و لقد قامت الإدارة بإجراء تحليل حساسية على الافتراضات الرئيسة في نموذج الهبوط في القيمة بإستخدام التغيرات الممكنة بشكل معقول في هذه الافتراضات الرئيسة لمحفظة المتاجر في المملكة المتحدة.

سيؤدي إنخفاض المبيعات بنسبة 5% عن خطة الثلاث سنوات في السنة الثانية والثالثة لتعكس ركود محتمل، إلى زيادة خسارة الهبوط في القيمة بمقدار72.7 مليون جنيه إسترليني، وإنخفاض هامش الربح الإجمالي بواقع 20 نقطة أساس طوال فترة الخطة من شأنه زيادة خسارة الهبوط في القيمة بمقدار 2.5 مليون جنيه إسترليني. إن إنخفاض المبيعات بنسبة 1% وانخفاض هامش الربح الإجمالي بواقع 10 نقاط أساس في وقت متزامن، سيؤدي إلى زيادة خسارة الهبوط في القيمة بمقدار 7.1 مليون جنيه إسترليني. إن التغيرات في الافتراضات الرئيسة الأخرى بالشكل المعقول، بما في ذلك زيادة بواقع 50 نقطة أساس في معدل الخصم أو خفض معدل النمو طويل الأجل إلى 0% في جميع المتاجر، لن تؤدي إلى زيادة جوهرية في خسارة الهبوط في القيمة سواء كان ذلك بشكل منفرد أو مجتمع.

الهبوط في القيمة - البرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة

خلال العام، أثبتت المجموعة خسارة هبوط في القيمة قدرها 75.2 مليون جنيه إسترليني، وتم عكس خسارة هبوط في القيمة قدرها 51 مليون جنيه إسترليني تتعلق بالبرنامج الحكومي لدعم المتاجر في المملكة المتحدة (العام الماضي: 83.4 مليون جنيه إسترليني (قد تم إعادة عرضها). ولقد تم اثبات الهبوط في قيمة هذه المتاجر الى المبلغ الممكن استرداده (قيمة الاستخدام) والبالغ 289 مليون جنيه استرليني، والذي يمثل قيمتها

الدفترية كما في نهاية العام. ولقد تم اثبات خسارة الهبوط في قيمة برنامج المتاجر المغلقة ضمن بنود التعديلات (إيضاح 5).

عندما يكون التاريخ المخطط لإغلاق المتاجر خارج نطاق فترة خطة الثلاث سنوات، لا يتم تطبيق معدل نمو. إن معدل الخصم المستخدم للتدفقات النقدية المتوقعة لمتاجر المملكة المتحدة هو 8.6٪ (العام الماضي: 9.1٪).

كما هو مبين في السياسات المحاسبية (إيضاح 1)، أن التدفقات النقدية المستخدمة ضمن نماذج الهبوط في القيمة لبرنامج المتاجر في المملكة المتحدة مبنية على الافتراضات، والتي تعد مصادر لعدم تأكد التقدير، وإدخال أي تعديلات وإن كانت بسيطة على هذه الافتراضات قد يؤدي الى المزيد من الهبوط في القيمة. و لقد قامت الإدارة بإجراء تحليل حساسية على الافتراضات الرئيسة لنموذج الهبوط في القيمة بإستخدام التغيرات الممكنة بشكل معقول في هذه الافتراضات الرئيسة لبرنامج المتاجر في المملكة المتحدة.

قد يؤدي التأخر لمدة 12 شهر من التاريخ المحتمل لإغلاق كل متجر إلى انخفاض خسارة الهبوط في القيمة بمقدار 36.8 مليون جنيه إسترليني. وسيؤدي الإنخفاض بنسبة 5% في المبيعات المخطط لها في السنة الثانية والثالثة (أينما كان ذلك مناسباً) إلى زيادة خسارة الهبوط في القيمة بمقدار 22.9 مليون جنيه إسترليني. ولن تؤدي زيادة معدل الخصم بواقع 50 نقطة أساس، أو تخفيض الهامش الإجمالي بواقع 20 نقطة أساس خلال فترة التجارة، ولا زيادة التكاليف المرتبطة بإغلاق المتجر بنسبة 2٪، الى زيادة جوهرية في خسارة الهبوط في القيمة سواء كان ذلك بشكل منفرد أو مجتمع مع السيناريوهات الأخرى الممكنة والمعقولة التي تم مراعاتها.

الهبوط في القيمة - المتاجر العالمية

خلال العام، قامت المجموعة بإثبات خسارة هبوط في القيمة قدرها 9 ملايين جنيه إسترليني في إيرلندا و 0.2 مليون جنيه إسترليني في جمهورية التشيك نتيجة لاختبار الهبوط في القيمة للمتاجر (العام الماضي: لاشيء). بالنسبة للمتاجر في إيرلندا وجمهورية التشيك، يتم استقراء التدفقات النقدية التي تتجاوز فترة الثلاث سنوات بإستخدام معدل

النمو طويل الأجل بنسبة 0٪. إن المعدل المستخدم لخصم التدفقات النقدية المتوقعة للمتاجر في إيرلندا هو 14.1٪ (العام الماضي: 10.4٪)، والمتاجر في جمهورية التشيك هو 12.4٪ (العام الماضي: 10.7%).

كما هو مبين في السياسات المحاسبية (إيضاح 1)، إن التدفقات النقدية المستخدمة في نموذج الهبوط في القيمة مبنية على الافتراضات، والتي تعد مصادر لعدم تأكد التقدير، وإدخال إي تعديلات وإن كانت بسيطة على هذه الافتراضات قد يؤدي الى المزيد من الهبوط في القيمة. و لقد قامت الإدارة بإجراء تحليل حساسية على الافتراضات الرئيسة في نموذج الهبوط في القيمة بإستخدام التغيرات الممكنة بشكل معقول في هذه الافتراضات الرئيسة .

بالنسبة للمتاجر في إيرلندا، إن إنخفاض المبيعات بنسبة 5 % عن خطة الثلاث سنوات للسنة الثانية والثالثة لتعكس ركود محتمل، يؤدي إلى زيادة خسارة هبوط في القيمة بمقدار 6.5 مليون جنيه إسترليني. إن التغيرات في الافتراضات الرئيسة الاخرى بالشكل المعقول، بما في ذلك انخفاض بواقع 20 نقطة أساس في هامش الربح الاجمالي طوال فترة الخطة، وارتفاع بواقع 50 نقطة أساس في معدل الخصم أو انخفاض بنسبة 1% في المبيعات مع انخفاض بواقع 10 نقاط أساس في هامش الربح الاجمالي، لن يؤدي الى زيادة جوهرية في خسارة الهبوط في القيمة. ولن تؤدي التغيرات الممكنة بشكل مقبول في الافتراضات الرئيسة للمتاجر في جمهورية التشيك إلى زيادة جوهرية في خسارة الهبوط في القيمة.

المثال التوضيحي- 4: شركة تي جي ماكس (بائع تجزئة بأسعار مخفضة) - السنة المنتهية في 2 فبراير 2020

فقرة لفت الانتباه في تقرير المراجع المستقل

كما تم توضيحه في الإيضاح Q والمتعلق بالأحداث اللاحقة، اعتبارًا من 19 مارس 2020، أغلقت الشركة جميع متاجرها لمدة أسبوعين على الأقل، وأغلقت مؤقتًا أعمالها التجارية عبر الإنترنت ومراكز التوزيع ومكاتبها استجابةً لفيروس كورونا (كوفيد-19). وفي هذه المرحلة، لا يمكن للشركة بشكل معقول تقدير مدة وشدة هذه الجائحة، والتي قد يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمال الشركة، ونتائج العمليات، والمركز المالي والتدفقات النقدية في السنة المنتهية في 30 يناير 2021. ويحتوي الإيضاح Q أيضاً على تقييم الإدارة للأحداث والظروف وخطط الإدارة للتخفيف من أثر هذه الأمور.

إيضاح الأحداث اللاحقة في القوائم المالية

في ديسمبر 2019، ظهر فيروس كورونا (كوفيد-19) ثم انتشر لاحقًا في جميع أنحاء العالم. وقد أعلنت منظمة الصحة العالمية عن اعتبار فيروس كورونا (كوفيد-19) وباء، مما أدى إلى قيام الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية والكيانات الخاصة بفرض قيود مختلفة، بما في ذلك قيود على السفر، وقيود على التجمعات العامة، وأوامر ونصائح بالبقاء في المنزل، والحجر الصحي للأشخاص الذين ربما تعرضوا للفيروس. وبعد إجراءات المتابعة والاستجابة والتوجيه عن كثب من جانب الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية، في محاولة منها للحد من تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد قامت الشركة اعتبارًا من 19 مارس 2020 بإغلاق جميع متاجرها لمدة أسبوعين على الأقل وأغلقت مؤقتاً أعمالها عبر الإنترنت ومراكز توزيعها ومكاتبها لدى شركائها الذين يحاولون العمل عن بُعد قدر الإمكان. وتواصل الشركة متابعة التطورات، بما في ذلك المتطلبات والتوصيات الحكومية على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات وعلى المستوى المحلي، لتقييم التمديد المحتمل لجميع تدابير الإغلاق هذه أو لبعضها.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذنا عدة خطوات لزيادة تعزيز وضعنا ومركزنا المالي، والحفاظ على السيولة والمرونة المالية، بما في ذلك تعليق برنامج إعادة شراء الأسهم، ومراجعة النفقات التشغيلية، وتقييم مشتريات البضائع، وخفض النفقات الرأسمالية، وسحب مليار دولار من التسهيلات الائتمانية الدوارة. وفي 20 مارس 2020، كان لدى الشركة مليار دولار مستحقة بموجب هذه التسهيلات. بالإضافة إلى ذلك، لا تنوي الشركة الإعلان عن توزيعات أرباح للربع الأول من العام المالي 2021، وسنستمر في تقييم برنامج توزيع الأرباح على المدى القريب.

ونظرًا للتعقيد والتطور السريع الذي تشهده جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19)، فقد تتغير خطط الشركة الموضحة أعلاه. وفي هذه المرحلة، لا يمكننا تقدير مدة وشدة هذه الجائحة بشكل معقول، والتي يمكن أن يكون لها تأثير سلبي وجوهري على أعمالنا ونتائج العمليات والمركز المالي والتدفقات النقدية.

المثال التوضحي- 5: شركة نوردستروم إنك (سلسلة متاجر للبيع بالتجزئة) - السنة المنتهية في 1 فبراير 2020

فقرة لفت الانتباه في تقرير المراجع المستقل

وفقاً لما تم توضيحه في الايضاح رقم 1 في القوائم المالية «الأحداث اللاحقة»، فقد أعلنت الشركة في 17 مارس 2020 عن الإغلاق المؤقت لمتاجرها في الولايات المتحدة وكندا لمدة أسبوعين استجابة لفيروس كورونا (كوفيد-19)، وعن احتمال أن يكون للفيروس آثار سلبية جوهرية على نتائج العمليات والمركز المالي والتدفقات النقدية في عام 2020. بالإضافة إلى ذلك، سحبت الشركة في مارس 2020 مبلغ 800 مليون دولار من تسهيلاتها الائتمانية المتجددة.

إيضاح الأحداث اللاحقة في القوائم المالية

في 17 مارس 2020، أعلنا عن الإغلاق المؤقت لمتاجرنا في الولايات المتحدة وكندا لمدة أسبوعين، بما في ذلك متجر إف إل إس ومتجر نوردستروم راك ومحل ترنك كلوب هاوسس وبوتيك جيفري استجابة للتأثير المتزايد لفيروس كورونا (كوفيد-19). ونواصل خدمة العملاء من خلال تطبيقاتنا وعلى شبكة الإنترنت من خلال موقع نوردستروم دوت كوم، ونوردستروم راك دوت كوم، وهوت لوك وترنك كلوب بما في ذلك خدمات التصميم الرقمي والشراء عبر الإنترنت والاستلام من متجرنا إف إل إس. ومن المتوقع أن يكون هذا وضعاً مؤقتًا، إلا أن الظروف الحالية ديناميكية ولا يمكن في الوقت الحالي إجراء تقدير معقول لتأثيرات فيروس كورونا (كوفيد-19) على عملياتنا التجارية، بما في ذلك المدة والتأثير على الطلب الإجمالي للعملاء، ونتوقع أن يكون هناك تأثير سلبي وجوهري على أعمالنا ونتائج العمليات والمركز المالي والتدفقات النقدية في عام 2020.

وفي 1 فبراير 2020، كان النقد ومعادلات النقد في الصندوق 853 مليون دولار وكان متوفراً 800 مليون دولار في التسهيل الائتماني المتجددة، مع خيار زيادة التسهيل بما يصل إلى 200 مليون دولار ليصبح المجموع 1000 مليون دولار. وكإجراء وقائي، ولتعزيز وضعنا النقدي والحفاظ على المرونة المالية في ضوء عدم التأكد الحالي الناجم عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19)، قمنا بسحب 800 مليون دولار من التسهيل الائتماني المتجدد في مارس 2020.

المثال التوضيحي- 6: شركة أتوسا ثيرابيوتكس (مطور ومسوق للأجهزة والاختبارات الطبية) - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

فقرة عدم التأكد الجوهري بسبب الاستمرارية في تقرير المراجع المستقل

تم إعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة على افتراض أن الشركة سوف تستمر كمنشأة مستمرة. ووفقاً لما تم توضيحه في الإيضاح رقم 2 المرفق بالقوائم المالية الموحدة، فقد تكبدت الشركة خسائر متكررة من العمليات ولديها عجز متراكم يثير شكوكاً كبيرة حول قدرتها على البقاء كمنشأة مستمرة. وقد تم توضيح خطط الإدارة فيما يتعلق بهذه الأمور في الإيضاحين 2 و15. ولا تشتمل القوائم المالية الموحدة على أي تعديلات قد تنشأ عن حالة عدم التأكد هذه.

إيضاح الاستمرارية في القوائم المالية

تتكبد الشركة خسائر صافية وتدفقات نقدية تشغيلية سالبة منذ إنشائها. وفي السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019، سجلت الشركة خسارة صافية بلغت حوالي 17.2 مليون دولار واستخدمت حوالي 9.1 مليون دولار نقدًا في الأنشطة التشغيلية. وكما في 31 ديسمبر 2019، كان لدى الشركة حوالي 12.6 مليون دولار من النقد ومعادلات النقد وكان رأس المال العامل حوالي 13.0 مليون دولار. ولم تنشيء الشركة بعد مصدرًا دائماً للإيرادات يكفي لتغطية تكاليفها التشغيلية، وهي تنفق حاليًا الأموال في أنشطة للبحث والتطوير من المتوقع أن تستمر في الاحتياج إلى التمويل. وتعتقد الإدارة أن التمويل المتاح حاليًا سيكون كافيًا فقط لتمويل عمليات الشركة لمدة ستة إلى تسعة أشهر من تاريخ هذه القوائم المالية الموحدة اعتمادًا على توقيت ومدى التجارب السريرية التي تقوم بها الشركة.

وتعتمد قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة على حصول الشركة على رأس المال الكافي لتمويل خسائر التشغيل حتى تصبح قادرة على تحقيق الأرباح. وبما أن الشركة لا تولد حاليًا أي إيرادات، فمن المهم استمرار الإنفاق في الأوقات المحددة على التجارب لطرح منتجها (منتجاتها) في السوق في أقرب وقت ممكن. وتتضمن خطط الإدارة لتوفير هذه الموارد للشركة، الحصول على رأس المال من بيع أوراقها المالية، والدخول في ترتيبات

شراكة استراتيجية، والممارسة المحتملة للأذونات القائمة، والاقتراض قصير الأجل من البنوك أو المساهمين أو الأطراف الأخرى ذات الصلة إذا لزم الأمر. ولا تستطيع الشركة تقديم أي ضمانات بأن أي رأس مال إضافي يمكنها الحصول عليه، إن وجد، سيكون كافياً لتلبية احتياجاتها، أو أنه سيتم الحصول على أي رأس مال من ذلك القبيل بشروط مقبولة. ومع استمرار تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) وظروف السوق غير المؤكدة، قد تضعف قدرة الشركة على الوصول إلى رأس المال. وإذا كانت الشركة غير قادرة على الحصول على رأس مال مناسب، فقد يتعين عليها تقليل نطاقها أو تأخير أو إلغاء بعض أو كل أنشطتها التجارية المخطط لها. وهذه الظروف، في مجملها، تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ولا تتضمن القوائم المالية الموحدة المرفقة أي تعديلات تتعلق بقابلية استرداد وتصنيف مبالغ الأصول المسجلة وتصنيف الالتزامات في حالة عدم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة.

إيضاح الأحداث اللاحقة في القوائم المالية

يؤثر الانتشار المستمر لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على اقتصاد الولايات المتحدة والاقتصادات العالمية وقد يؤثر على عمليات الشركة وعمليات الأطراف الثالثة التي تعتمد عليها الشركة، بما في ذلك عن طريق التسبب في انقطاع توريد عقار الإندوكسيفين الذي تنتجه الشركة وتعطيل إجراء التجارب السريرية الحالية والمستقبلية. وإضافة لذلك، فقد تؤثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على أعمال إدارة الغذاء والدواء والهيئات الصحية الأخرى بما في ذلك المنشآت والوكالات المماثلة في السويد وأستراليا، مما قد يؤدي إلى تأخير الاجتماعات والمراجعات والموافقات التي تتعلق بالعقارات بما في ذلك عقار الإندوكسيفين. ويمكن أن تؤثر جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) أيضًا بشكل مباشر أو غير مباشر على وتيرة التسجيل في التجارب السريرية للشركة على الأقل خلال الأشهر القليلة التالية وربما لفترة أطول حيث قد يتجنب المرضى أو قد لا يتمكنون من السفر إلى مرافق الرعاية الصحية ومكاتب الأطباء باستثناء حالات الطوارئ الصحية. وقد يتعين على هذه المرافق والمكاتب أيضًا تركيز الموارد المحدودة على مسائل لا تتعلق بالتجارب

السريرية، بما في ذلك علاج مرضى فيروس كورونا (كوفيد-19)، وقد لا تكون متاحة كليًا أو جزئيًا لتقديم خدمات التجارب السريرية المتعلقة بعقار الإندوكسيفين. وإضافة لذلك، ورغم أنه من الصعب تقييم أو توقع التأثير الاقتصادي المحتمل لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) ومدتها، فإن تأثير الجائحة على الأسواق المالية العالمية قد يقلل من قدرة الشركة على الوصول إلى رأس المال، والذي يمكن أن يؤثر سلباً على السيولة قصيرة وطويلة الأجل للشركة. والتأثير النهائي لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) غير مؤكد إلى حد كبير وقابل للتغير. ولا تعرف الشركة بعد المدى الكامل للتأخير المحتمل أو الآثار المحتملة على أعمالها أو تمويلها أو أنشطة التجارب السريرية التي تنفذها أو على أنظمة الرعاية الصحية أو الاقتصاد العالمي ككل. ومع ذلك، يمكن أن يكون لهذه الآثار تأثير جوهري على السيولة والموارد الرأسمالية والعمليات والأعمال الخاصة بالشركة وبالأطراف الثالثة التي نعتمد عليها.

المثال التوضيحي- 7: شركة راوند تيبلز اكواتي القابضة- السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

فقرة لفت الانتباه في تقرير المراجع المستقل

وفقاً لما تم توضيحه في الإيضاح رقم 13 في القوائم المالية الموحدة، فقد أعلنت منظمة الصحة العالمية في يناير 2020 أن فيروس كورونا (كوفيد-19) يشكل «حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا». وبالنظر إلى حالة عدم التأكد، لا يمكن إجراء تقدير معقول في الوقت الحالي لمدة أي تعطيل للأعمال والآثار المالية ذات الصلة. ولم يتم تعديل رأينا فيما يتعلق بهذه المسألة.

إيضاح الأحداث اللاحقة في القوائم المالية

في يناير 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية عن تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) باعتباره «حالة طوارئ صحية عامة تثير قلقًا دوليًا»، وتستمر الجائحة في الانتشار في جميع أنحاء العالم، وقد أثرت سلبًا على النشاط التجاري العالمي وساهمت في حدوث انخفاضات وتقلبات كبيرة في الأسواق المالية. وتسبب تفشي فيروس كورونا (كوفيد-19) والاستجابات الحكومية له في إحداث خلل في سلاسل التوريد العالمية والتأثير سلبًا على العديد من الصناعات. ويمكن أن يكون لتفشي الجائحة تأثير سلبي وجوهري دائم على الظروف الاقتصادية وظروف السوق وأن يؤدي إلى فترة من التباطؤ الاقتصادي العالمي. إن التطورات السريعة والتقلبات التي يشهدها هذا الوضع تحول دون إمكانية إجراء أي توقع للتأثير السلبي الجوهري والنهائي لتفشي الفيروس. إلا أن التفشي يشكل حالة عدم تأكد ويتسبب في مخاطر للشركة وأدائها ونتائجها المالية.

المثال التوضيحي- 8: شركة تاون سبورت إنترناشيونال القابضة (مالك ومشغل أندية لياقة صحية) - السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019

الشكوك الكبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة (ضمن تقرير المراجع المستقل)

تم إعداد القوائم المالية الموحدة المرفقة على افتراض أن الشركة سوف تستمر كمنشأة مستمرة. ووفقاً لما تم توضيحه في الإيضاح رقم 1 في القوائم المالية الموحدة، فإن الشركة لها قرض لأجل مستحق في نوفمبر 2020 وقررت الإدارة أنه ليست لديها مصادر نقدية كافية للوفاء بهذا الالتزام. وإضافة لذلك، ووفقاً لما تم توضيحه في الإيضاح رقم 1، فإن جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) كان لها تأثير سلبي وجوهري على نتائج عمليات الشركة وتدفقاتها النقدية وسيولتها. وتثير هذه الحالة شكوكًا كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. ويحتوي الإيضاح رقم 1 أيضاً على خطط الإدارة فيما يتعلق بهذه الأمور. ولا تشتمل القوائم المالية الموحدة على أي تعديلات قد تنشأ عن حالة عدم التأكد هذه.

الشكوك الكبيرة حول قدرة المنشأة على البقاء كمنشأة مستمرة (الإيضاح رقم 1) في القوائم المالية

في 16 مارس 2020، أُجبرت الشركة على إغلاق حوالي 95٪ من أنديتها التزاماً بالأوامر التنفيذية الطارئة التي أصدرتها الولاية والحكومات المحلية من أجل مكافحة انتشار جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا تزال الأندية في فلوريدا قيد العمل. ولكن من المحتمل أن يتم إجبارها على الإغلاق في نهاية المطاف. وسيكون لإغلاق أندية الشركة تأثير سلبي جوهري على الإيرادات والتدفقات النقدية. وهناك قدر كبير من عدم التأكد بشأن الوقت الذي سيُسمح فيه بإعادة فتح الأندية، ولهذا، فمن المرجح أن تواجه الشركة انخفاضاً في الطلب من جانب العملاء وزيادة كبيرة في إنهاء العضوية وقد لا تكون قادرة على استعادة هؤلاء الأعضاء أو كسب أعضاء جدد.

واتخذت الشركة بعض الخطوات الفورية لخفض تكاليف التشغيل والحفاظ على النقد. إذ أبلغت الشركة جميع الموظفين غير التنفيذيين العاملين في النوادي التي تم إغلاقها بأن

عملهم في الشركة قد تم إنهاؤه بأثر فوري. وفي 13 مارس 2020، اقترضت الشركة 12.5 مليون دولار من التسهيل الائتماني المتجدد لعام 2013، وتواصل الشركة إدارة تدفقاتها النقدية بفاعلية على أساس يومي. كما تجري الشركة محادثات، قد لا تنجح في نهاية المطاف، مع ملاك العقارات لمناقشة تخفيض الإيجار خلال هذه الفترة.

ولقد كان لهذه الأحداث الأخيرة تأثير سلبي جوهري على نتائج عمليات الشركة وتدفقاتها النقدية وسيولتها، كما ساهمت في خلق ظروف تثير شكوكًا كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة خلال سنة واحدة من تاريخ إصدار القوائم المالية.